



نحمد الله تعالى على طبع المتن المتين في اصول الفقه والدين المسماة بالخمسين المشهور

# أُصُولُ الشَّاشِي

مع

# أَحْسَنَ الْحَوَاشِي

—: قال العلامة اللكنوي: —

”أما المختصر في علم الأصول المعروف بأصول الشاشي المتداول في زماننا.... فذكر صاحب الكشف أن اسمه ”الخمسین“ وأنه لنظام الدين الشاشي، قيل كان سن المصنف لما صنفه خمسین سنة فسمّاه به“

(الفوائد البهية، ص ۲۳۴)

— الناشر —

مقابل  
میدی کتب خانہ - آرام باغ - کراچی



وتعهد لحفظ القرآن فيبدأ أن شاء الله تعالى فقبل بية ذلك فشفاه الله تعالى بكمه ومثله وفضله فاشتغل في حفظ  
القرآن وختمه في أربعة عوام ثم شرع في تحصيل العلوم العربية فقرأ بعض الكتب على خاله العلامة المحقق الفهامة  
مولانا محمد فيهم الله رحمه الله وبعضها على أخيه الأكبر ذي المقام الجليل الأفاضل الذي لا تعد مناقبه ولا تحصى رتبته  
وإلى مولانا محمد عظمته الله مد ظله بعضه على أخيه عالم العلوم العربية وأفضل أسلافه الألبية الحافظ الحاج الشيخ  
محمد قيام الدين عبد الباري عم فيض الجار في اشتغل في التفرغ الفارسي عند خوجه عزير الدين اللكنوي  
وفي التفرغ الهندية عند مولانا محمد نعم الله به العالم النبيل الفاضل الجليل مولانا والي الله رحمه الله التفرغ على  
فرد عند الشيخ أمير احمد المينائي اللكنوي قد أعطاه الله فهما الطيفاء عقلا سليما خصوصا في علم الأدب فرتب  
ديوانين في الهندية وتلمذ عليه في التفرغ كثير من الرجال فلما توجه إلى التصنيف التأليف حرق يوانية أعرض عنه  
لأنه يرى للعلماء ولا نه جاء منعه في الحديث لما فيه من الكذب والمجاء في القرآن الشعر ويتبعهم الغاؤون وعلوم العلوم  
العربية لمجموعة من الناس حتى أنه يعلم في تلك الأوان في المدرسة النظامية الواقعة في طبر العلم والعمل فونكي محل وايضا  
تلمذ عليه العلوم الفارسية جماعة لا تعد ولا تحصى وبائع على يداخيه مولانا الحاج الشيخ محمد عبد الرؤف  
ابن مولانا محمد عبد الوهاب بن مولانا محمد عبد الرزاق قدس الله سرهم واقعة البيعة التي تمس من مولانا محمد عبد الوهاب  
للببيعة فاجاب بأن كفاك خلوص قلبك لا حاجة لك إلى البيعة فسكت بعد ما ان رحل مولانا الممدوح من هذا  
الدار إلى دار الآخرة فقرأه الملا في المنام بعد ما كان قد ذهب إلى حقيقة مولانا انوار الحق ليحضر في حرم من أهله كما برز في  
الباب مغلقا والناس مجمعون ففتح الباب فدخل هو وبعض من الناس فقرأ الملا محمد عبد الوهاب كنه جالس في المسجد  
حذاء المقبرة فذهب إليه سلم عليه فضحك أعطاه ظر فاملا من الحلوى فاخذ الملا وذهب إلى المقبرة واكله فاذن  
انتهى عن المنام وجد نفسه في مقامه فلما أصبح كتب لرويا إلى ابنة الأصغر قد كان ابنا لها في المدة المنوثة فاجاب بان الملا  
من المبايعين في سلسلته ما أنى فلا أعلم كيف يكون هذا وإن قد سدت باب المبايعين فلما رجعا عن سفر الحج زاد مرض الملا  
محمد عبد الرؤف اغشى عن ضعفه بعدة فذهب إلى بانسه أقام هناك وذهب الملا لا عتيه فقال للملا للبيعة على يد  
فبايع الملا ورجل آخر من حلوى وقاسم الحلوى من عند نفسه أعطاه اجازة اخذ البيعة في جميع السلاسل القادمية  
والجشتية والسهر درية والمصافحة وله سائيد كثيرة منه كالاولا واللسلاسل كلها هم مذكوقة في الباقيات  
الصالحات لا زال مفيدا مفيضا راغبا إلى نشر العافا ربانية والفيضات الرحمانية فبعد ما انتقل فرشد إلى الملا  
في المنام الملا محمد عبد الوهاب يقول له لو لا تذهب الحج فقال لا أستطيع ان اذهب فقال اذهب واذهب عن اجير  
قل قولي هذا الملا عبد الباري سلم فلما ذكر الرويا فقال الملا من تجد يد البيعة في السلسلة القادمية واجازة السلسلة  
الجشتية فجد الملا البيعة على وجه حصل منه اجازة تامه موعر ذلك ولم يأخذ البيعة لاحد من الناس اجتنابا



عن الشهرة وله تصانيف كثيرة منها التحقيقات المنطقية على شرح الشمسية المعروف بقطبى التعليق  
 الأسعد على حاشيته للسيد رفيع الاشتباه عن شرح السلام لجمال الله وتحقيق لا تقن على شرح السلم  
 لأحسن وأصعدا الفهوم على سلم العلوم وبركت على شرح هداية الحكمة للمبيد وتويز المصباح على مراح  
 الأرواح والترتيب المقيوم على شرح الجاهى وحل المطالب على الكافية لابن الحاجب أثرشاه الطالب على النون  
 الصفا وآلة النخاع عن تاريخ الخلفاء وتعليم العامى فى شرح الحسامى خلعت حماني فى حوال الشيخ الجيلى  
 وبكاء العينين فى شهادة الحسين وأنوار لا تقيا ترجمة تذكرة الأولياء وقرارة الواعظين ترجمة دهر الناصحين  
 ومنية الراغبين ترجمة غنية الطالبين وأنوار الهداية ترجمة شرح الوقاية والتعليق المنعوت على مسلم  
 الثبوت وأحسن الحواشى على أصول لشاشى والزواهر العمل ترجمة جواهر الخمسة وتزجمة  
 فصول الحكم ورسالة فى ولادة النبى ورسالة فى حوال الخلفاء الراشدين وله حواشى عديدة  
 على أكثر الكتب منها پنج گنج والزيادة والنجاني وصف مير والصور والكبرى والتهذيب وشرح التهذيب  
 وتختصر الميزان ليساخوجى قال اقول وغنية المستملى والقدرى وشرح الأسباب والعلاجات  
 وتختصر العامى ونفحة اليمن وله شرح كبير للفصول الكبرى حاشية الرشيدية وغير ذلك تركناها  
 خوفا لا طمنا أكثرها طبع مرة بعد أخرى تصانيفه دالة على تجرد له تقاريف على أكثر الكتب العربية  
 والفارسية والهندية لا تحصى عدد هم تزوج أولا بنت الشيخ فدا حسين الصديق من شيوخ كنو  
 فى الربيع الثانى سنة ١٠٣٠ هـ فمات بقضاء الله وقدره فى الربيع الثانى سنة ١٠٣٤ هـ فبعث فاتها تزوج بنت  
 القاضي محمد حسن السهالوى الأنصارى بنسبه يتصل من نسب الملا بعد تشهيد السهالوى له  
 ابن واحد من بطنها المسمى بفرحت الله سلمه الله وحفظه عن كل ما يوجب كفا فى الآخرة ورزقه الله  
 علما نافعا وفهما كاملا ويكون مثل أجداده الذين لا مثل لهم فى عصرهم ولا فى عصر  
 ما بعدهم اللهم آمين ثم آمين له اخلاق مرضية وافعال حسنة منها التوسط فى ملائسة  
 وما كله ولا اجتناب عن لباس الشهرة والرويا الصداقة وعدم اضااعة  
 الزمان فى الملاهى والتواضع للمتواضعين وخدمة الاعتزة  
 وغير ذلك وقد اقتصرت الكلام لضيق  
 المقام فى تنصيفه ومع ذلك قد طال  
 وما حرت فى شأنه قليل مما هو فى ذاته

حقا حقا عبد الله محمد عن الله عفا الله الأضاي للكنى الفرى محاسن الله نوبه الخفيا





[illegible]

المكاتب

[illegible][illegible]









وكذلك قوله تعالى وأما تلكم التي أرضعكم بقتضي معنى  
 كمن مثل ما تركن البرية بقاها العام ١٢ أي حرمت عليكم  
 حرمة تلكم الرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصية ولا البصان  
 ولا الأملجة ولا الأملجتان فلم يكن التوفيق بينهما فيتم الخبر  
 وأما العام الذي خص عنه البعض فحكمه بان يجب العمل به في الباقي  
 مع الاحتمال فإذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه  
 الواحد والقياس إلى أن يبقى ثلث وبعد ذلك لا يجوز فيه العمل ولا  
 ذلك لأن المخصص الذي يخرج البعض عن الجملة لو أخرج بعضا  
 فهو لا يثبت الاحتمال في كل فرد معين فجاز أن يكون باقيا تحت  
 حكم العام جاز أن يكون داخلا تحت دليل الخصوص فاستوى الطرفان  
 في حق المعين فإذا قام الدليل الشرعي على أنه من جملة ما دخل تحت  
 دليل الخصوص ترشح جانب تخصيصه وإن كان المخصص  
 بعضا معلوما عن الجملة جاز أن يكون معلوما بعلية موجبة وهذا  
 المعين فإذا قام الدليل الشرعي على جواز تلك العلة في غير هذا الفرد المعين  
 ترشح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجوب الاحتمال فصل في المطلق  
 والمقيّد هـ صاحبنا إلى أن المطلق من كتاب الله تعالى  
 والمقيّد هـ صاحبنا إلى أن المطلق من كتاب الله تعالى

بحث  
العام المخصوص  
منه البعض

[illegible]



استحقاقه...  
الكتاب...  
الزيادة...  
الكتاب...  
الزيادة...  
الكتاب...  
الزيادة...  
الكتاب...  
الزيادة...  
الكتاب...

الاصول الاول  
١٠  
الكتاب

اذا امكن العمل باطلاوة فان يادة على مختار الوجدان لقياس  
لا يجوز مثاله في قوله تعالى فاغسلوا او جوفكم فاما مو به هو الغسل  
على الاطلاق فلا يزداد عليه شرط النية والترتيب والاولا والتسمية  
بالتحريم ولكن يعمل بالخبر على وجه لا يتغير به حكم الكتاب فيقال الغسل  
المطلق فرض حكم الكتاب النية سنة بحكم الخبر وكذا قلنا في قوله  
تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ان الكتاب  
جعل جلدة المائة حد الزنا فلا يزداد عليه التعريف حد القول عليه  
السلام المبكر بالكتاب جلدة مائة وتعريف عام بل يعمل بالخبر على وجه  
لا يتغير به حكم الكتاب فيكون الحد حلا شرعيا بحكم الكتاب  
والتعريف مشروعا سياسيا بحكم الخبر وكذا قلنا في قوله تعالى ليطوفوا  
بالبيت الحقيق مطلق في معنى الطواف بالبيت فلا يزداد عليه  
شروط الوضوء بالخبر بل يعمل على وجه لا يتغير به حكم الكتاب  
بان يكون مطلق الطواف فرض حكم الكتاب الوضوء واجب بحكم  
الخبر فيجب النقصان الا انهم بانكروا الوضوء الواجب بالانكروا  
وكذا قلنا في قوله تعالى واشر كعوا مع السرايعين مطلق

الزيادة...  
الكتاب...  
الزيادة...  
الكتاب...  
الزيادة...  
الكتاب...  
الزيادة...  
الكتاب...  
الزيادة...  
الكتاب...

بحث المطلق  
اذا امكن العمل به لا يوجب  
الزيادة عليه





[illegible]







[illegible]

[illegible][illegible]

الأصل الأول

14

الكتاب

القدم عبارة عن مطلق الوقت لأن اليوز اذا اضيف الى فعل لا يمتد  
 يكون عبارة عن مطلق الوقت كما عرف فكان الحدث بهذا  
 الطريق لا بطريق الجمع بين الحقيقة والجازم الحقيقة انواع ثلاثة  
 متعارضة ومعمجة ومستعملة وفي القسمين الاولين يصار الى  
 الجازم لا لتناق وتظير المتعارضة اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة  
 او من هذه القدر فان اكل الشجرة او القدر متعارضان فيضرب ذلك الى  
 نية الشجرة والى ما يحل في القدر حتى لو اكل من عين الشجرة او من عين  
 القدر بنوع تكلف لا يثبت وعلى هذا قلنا اذا حلف لا يشرب  
 من هذا البير ينصرف ذلك الى الاعتراف حتى لو فرضنا انه لو  
 كرع بنوع تكلف لا يثبت بالاتفاق وتظير المجردة لو حلف لا يضع  
 قدومه في داس فلان فان ارادة وضع القدم مجردة عادة وعلى  
 هذا قلنا التوكيل بنفسه يخصق ينصرف الى مطلق جازم الخصم حتى  
 للوكيل ان يجب بنعم كما يستعنه ان يجب بلا فان التوكيل  
 بنفسه الخصومة فمجرى شرعا عادة ولو كانت الحقيقة مستعملة  
 فان لم يكن لها مجاز متعارف والحقيقة اولى بالاخلا وان كان لها

الى ثلاثة  
 وكون الكرام موقنين الى ان  
 وان كان مقتضى الشرع هو الكرام لان  
 ليست ارومية ١٢ الثاني لا يابا كرام خاد كرام  
 من البر والكرام حتى لو كان يبيع مائة  
 مقتضى شرع مقتضى حتى لو كان يبيع مائة  
 وكنيت في اوجه الاختلاف او الشرع هو  
 كما في مقتضى الوجود احد ما ١٣ اشارة الى ان الكرام  
 فان اراد وضع القدم في موضع  
 انما يبين في الارادة في الموضع في موضع  
 في الموضع في الدار ١٤  
 في موضع القدم في الدار ١٥  
 في موضع القدم في الدار ١٦

[illegible][illegible][illegible]

اس کتاب کی روشنی میں  
اصول الرشیدی



بجاء متعارف فالحقيقة أولى عند أبي حنيفة وعندهما العمل  
بعموم المجاز أولى مثالي لو حلف لا يأكل من هذه الخطة ينصرف  
ذلك إلى عينها عند حق لو أكل من الخبز الحاصل منها لا يحنث عند  
وعندهما ينصرف إلى ما تضمنته الخطة بطريق عموم المجاز فيحنث  
بأكلها وبأكل الخبز الحاصل منها وكذا لو حلف لا يشرب من الفرات  
ينصرف إلى شرب منها كرعائه وعندهما إلى الجاز المتعارف وهو  
شرب ما فيها بأي طريق كان فكل مجاز عند أبي حنيفة خلف عن الحقيقة  
في حق اللفظ وعندهما خلف عن الحقيقة في حق الحكم حتى لو كانت  
الحقيقة ممكنة في نفسها إلا أنه امتنع العمل بها لما تبع يضار إلى المجاز  
والأصالة الكلام لغوا وعند يضار إلى المجاز وإن لم تكن الحقيقة ممكنة  
في نفسها مثلا إذا قال لعبد وهو أكبر سنًا منه هذا ابني لا يضار  
إلى المجاز عندهما واستمالة الحقيقة وعند يضار إلى المجاز حتى  
يعتق العبد على هذا يخرج الحكم في قوله له على الف أو على هذا  
الجدل وقوله عبدى أو حمارى حر ولا يلزم على هذا إذا قال  
له مرأته هذه ابنتى ولها نسب معرف من غير حيث لا يحرم عليه

بحث كون  
المجاز خلفا عن الحقيقة  
عند أبي حنيفة

والجواب عن هذا ما بينا من أن المجاز لا يضر إلى الحقيقة  
إلا في حق اللفظ وعند أبي حنيفة لا يضر إلى الحقيقة في حق الحكم  
حتى لو كانت ممكنة في نفسها إلا أنه امتنع العمل بها لما تبع يضار إلى المجاز  
والأصالة الكلام لغوا وعند يضار إلى المجاز وإن لم تكن الحقيقة ممكنة  
في نفسها مثلا إذا قال لعبد وهو أكبر سنًا منه هذا ابني لا يضار  
إلى المجاز عندهما واستمالة الحقيقة وعند يضار إلى المجاز حتى  
يعتق العبد على هذا يخرج الحكم في قوله له على الف أو على هذا  
الجدل وقوله عبدى أو حمارى حر ولا يلزم على هذا إذا قال  
له مرأته هذه ابنتى ولها نسب معرف من غير حيث لا يحرم عليه
























والجواب عن هذا ما بينا من أن المجاز لا يضر إلى الحقيقة  
إلا في حق اللفظ وعند أبي حنيفة لا يضر إلى الحقيقة في حق الحكم  
حتى لو كانت ممكنة في نفسها إلا أنه امتنع العمل بها لما تبع يضار إلى المجاز  
والأصالة الكلام لغوا وعند يضار إلى المجاز وإن لم تكن الحقيقة ممكنة  
في نفسها مثلا إذا قال لعبد وهو أكبر سنًا منه هذا ابني لا يضار  
إلى المجاز عندهما واستمالة الحقيقة وعند يضار إلى المجاز حتى  
يعتق العبد على هذا يخرج الحكم في قوله له على الف أو على هذا  
الجدل وقوله عبدى أو حمارى حر ولا يلزم على هذا إذا قال  
له مرأته هذه ابنتى ولها نسب معرف من غير حيث لا يحرم عليه

والجواب عن هذا ما بينا من أن المجاز لا يضر إلى الحقيقة  
إلا في حق اللفظ وعند أبي حنيفة لا يضر إلى الحقيقة في حق الحكم  
حتى لو كانت ممكنة في نفسها إلا أنه امتنع العمل بها لما تبع يضار إلى المجاز  
والأصالة الكلام لغوا وعند يضار إلى المجاز وإن لم تكن الحقيقة ممكنة  
في نفسها مثلا إذا قال لعبد وهو أكبر سنًا منه هذا ابني لا يضار  
إلى المجاز عندهما واستمالة الحقيقة وعند يضار إلى المجاز حتى  
يعتق العبد على هذا يخرج الحكم في قوله له على الف أو على هذا  
الجدل وقوله عبدى أو حمارى حر ولا يلزم على هذا إذا قال  
له مرأته هذه ابنتى ولها نسب معرف من غير حيث لا يحرم عليه







قوله عند وجود النية  
او لا لا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان

قوله عند وجود النية  
او لا لا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان

قوله عند وجود النية  
او لا لا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان

قوله عند وجود النية  
او لا لا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان

الاصل الاول ٢١ الكتاب

ثبوت الحكم بها عند وجوب النية او بدالة الحال فلا بد من دليل  
يرول به التردد ويتخرج به بعض الوجوه ولهذا المعنى سمي لفظ التنبؤ  
والتمويه كناية في باب الطلاق لمعنى التردد واستتار المراد انه يعمل على  
الطلاق ويتفرع منه حكم الكنايات في حق عدم ولاية الوجهة لوجوب  
معنى التردد في الكناية لا يقيمها العقوبات حتى لو اقر على نفسه  
باب زنا والتسوية لا يقيم عليه الحكم فالم يذكر اللفظ الصريح ولهذا المعنى  
لا يقيم الحد على الاخرس بالاشارة ولو قد زججا بالزنا فقال لا  
صدقت لا يجب الحد عليه لاحتمال التصديق له في غير فصل  
التقابلات تعني بها الظاهر والنص والفسر والمحكم مع ما يقابلها من حجة  
المشكل والمجمل والمتشابه فالظاهر اسم لكل كلام ظهر المراد به للتسامع بغير  
السماح من غير تأمل والنص ما سبق الكلام واجده مثاله في قوله تعالى و  
احل الله البيع وحرم الربوا فالاية سيقف لبيان التفرقة بين البيع الربوا  
لما آتاه الكفار من التسوية بينهما حيث قالوا انما البيع مثل الربوا  
وقد علم حل البيع وحرم الربوا بفسل السماع فصا ذلك نصافي التفرقة  
ظاهرا في حل البيع وحرم الربوا وكذلك قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من

قوله عند وجود النية  
او لا لا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان

قوله عند وجود النية  
او لا لا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان

بحث  
الظاهر والنص والفسر  
والحكم

قوله عند وجود النية  
او لا لا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان  
الحكم نرى من كلامه احد معانيه بان قال  
نوت او اوردت بان كلامه جواز الال  
قال عكرمة الطلاق فان يقع بها الطلاق فلا بد من ان





ما سقته السماء فففيه العشر ونص في بيان العشر قوله عليه السلام ليس  
في الخصارات صدقة مؤول في نفى العشر لأن الصدقة تحتل وجها  
فيترجح الأول على الثاني أما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ بليان  
من قبل المتكلم بحيث لا يقع معه احتمال لتأويل التخصيص مثله في قوله  
تعالى فسيحوا الأرض كلها فجمعون فاسم المثلثة ظاهر في العموم لأن  
احتمال التخصيص قائم فأنسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال  
التفريق في السبع فأنسد باب لتأويل بقوله يجمعون وفي الشريعات  
قال تزوجت فلانة شهرا بكذا فقولته تزوجت ظاهر في النكاح لأن احتمال  
المتعة قائم فبقوله شهرا فسر المراد به فقلنا هذا متعة وليس بملك ولو  
قال لفلان على ألف من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع  
فقلته على ألف نص في لزوم لف أن احتمال التفسير يباقي فبقوله  
من ثمن هذا العبد أو من ثمن هذا المتاع بين المراد به فيترجح المفسر على  
النص حتى لا يلزمه المال إلا عند قبض العبد والمتاع قوله لفلان على ألف  
ظاهر في الإقرار نص في نقد البذل فإذا قال من نقد بكذا يترجح المفسر  
على النص فلا يلزمه نقدا بل ببلد نقد بكذا وعلى هذا نظارة ما في المحكم

بحث  
توزيع المفسر على  
النص

من الزمان و  
قد روي في  
الكتاب  
في قوله  
عليه السلام  
ليس في  
الخصارات  
صدقة مؤول  
في نفى العشر  
لأن الصدقة  
تحتل وجها  
فيترجح الأول  
على الثاني  
أما المفسر  
فهو ما ظهر  
المراد به  
من اللفظ  
بليان  
من قبل  
المتكلم  
بحيث لا  
يقع معه  
احتمال  
لتأويل  
التخصيص  
مثله في  
قوله  
تعالى  
فسيحوا  
الأرض  
كلها  
فجمعون  
فاسم  
المثلثة  
ظاهر  
في  
العموم  
لأن  
احتمال  
التخصيص  
قائم  
فأنسد  
باب  
التخصيص  
بقوله  
كلهم  
ثم بقي  
احتمال  
التفريق  
في  
السبع  
فأنسد  
باب  
لتأويل  
بقوله  
يجمعون  
وفي  
الشريعات  
قال  
تزوجت  
فلانة  
شهرا  
بكذا  
فقولته  
تزوجت  
ظاهر  
في  
النكاح  
لأن  
احتمال  
المتعة  
قائم  
فبقوله  
شهرا  
فسر  
المراد  
به  
فقلنا  
هذا  
متعة  
وليس  
بملك  
ولو  
قال  
لفلان  
على  
ألف  
من  
ثمن  
هذا  
العبد  
أو  
من  
ثمن  
هذا  
المتاع  
فقلته  
على  
ألف  
نص  
في  
لزوم  
لف  
أن  
احتمال  
التفسير  
يباقي  
فبقوله  
من  
ثمن  
هذا  
العبد  
أو  
من  
ثمن  
هذا  
المتاع  
بين  
المراد  
به  
فيترجح  
المفسر  
على  
النص  
حتى  
لا  
يلزمه  
المال  
إلا  
عند  
قبض  
العبد  
والمتاع  
قوله  
لفلان  
على  
ألف  
ظاهر  
في  
الإقرار  
نص  
في  
نقد  
البذل  
فإذا  
قال  
من  
نقد  
بكذا  
يترجح  
المفسر  
على  
النص  
حتى  
لا  
يلزمه  
نقدا  
بل  
ببلد  
نقد  
بكذا  
وعلى  
هذا  
نظارة  
ما  
في  
المحكم

في حبشانه  
 ياخذ من البيت الذي يليه  
 كلفه ولا يهرب الى ذلك  
 فيكون فدا  
 نقص من السارق فاذا وقع الفخار  
 في حبه  
 انظر الى ما جازاه  
 في حبشانه  
 ياخذ من البيت الذي يليه  
 كلفه ولا يهرب الى ذلك  
 فيكون فدا  
 نقص من السارق فاذا وقع الفخار  
 في حبه  
 انظر الى ما جازاه

الأصل الأول

42

الكتاب

ازداد قوة على المفسر بحيث لا يجوز خلافه صلا مثاله في الكتاب الله عز وجل  
شعني عليهم والله لا يظلم الناس شيئا وفي الحكيما ما قلنا في الاواراته  
لنلان على الف من من هذا العبد فان هذا اللفظ يحكم لزومه للاحكام  
وعلى هذا نظيرة وحكم المفسر والحكم لزوم العمل بها لاحتالة ثم لهذا  
الاربعة اربعة اخرى تقابلها فصد الظاهر الخفي وضد النص المشكل  
المفسر الجمل ضد الحكم المشابه فان الخفي ما خفي الماد به بغافل من حيث الصيغة  
مثاله في قوله نعم والسارق السارقة فاقطعوا ايديهما فانه ظاهر في حق السارق  
في حق الطار والنباتين كذلك قوله تعالى الزانية والزاني فاعجل في الزاني خفي  
في حق الموطى ولحقه لوي اكل فاكهة كان ظاهرا فيما يتفقه به خفي في حق العبد  
والرمان حكم الخفي وجوب الطلب حتى يزول عنه الخفاء واقام المشكل فهو ازيد  
خفاء على الخفي كانه بعد الخفي على السامع حقيقة دخل شكالة مثلا  
حتى يقال لما لا بالطلب بها لتأمل حتى يبرز عن أمثاله وتطير لا في  
الاحكام حلف لا يأتد فانه ظاهر في الخل والذئب فانما هي شكل في  
الحكم البين والخفي حتى يطلب معنى لا يتداهم ثم يتأمل ان ذلك الخفي  
هل يوجد في الحكم البين والخفي ام لا ثم فوق المشكل الجمل وهو ما خفي

[illegible]

فكلمنا في هذا الموضع في آخره كذا في العدد ١٢ قوله الجبل أي لازما مشتقا باني الشكل كما هو ازا وخفا على المعنى ١٣ أحسن المعاشي





قوله لا يكون المملوك من كل وجه...  
 قوله لا يكون المملوك من كل وجه...  
 قوله لا يكون المملوك من كل وجه...

الاصول الاول ٢٤ الكتاب

حطيم الكعبة يلزمه الحج بأفعال معلومة لوجه العرف والثاني قد تترك  
 الحقيقة بدلالة في نفس الكلام مثلاً إذا قال كل مملوك في فحوله يعتق  
 مكاتبه ولا من اعتق بعضه إلا إذا نوى خلوهم لأن لفظ المملوك مطلق  
 يتناول المملوك من كل وجه المكاتب ليس بمملوك من كل وجه ولهذا  
 لم يخرج تصوفه فيه ولا يحل له وطى المكاتب وتوزيع المكاتب بنت  
 مولاة ثم مات المولى وورثته البنت لم يفسد النكاح وإذا لم يكن مملوكاً  
 من كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك المطلق وهذا بخلاف المد  
 وأما الولد فان المالك فيها كامل ولذا حل وطى المد برة وأما الولد  
 وأما النقصان في إتيان من حيث أنه يزول بالموت لا بحالة وعلى هذا  
 قلنا إذا اعتق المكاتب عن كفارة يمينه أو غيرها جاز ولا يجزى  
 فيها احتاق المد برة وأما الولد لأن الواجب هو التهرير وهو اثبات  
 الحرية بآلة التهرير فإذا كان الرق في المكاتب كاملاً كان تحريره  
 تحريراً من جميع الوجوه وفي المد برة وأما الولد لما كان الرق ناقصاً  
 لا يكون التهرير تحريراً من كل الوجوه وإنما لثقت الحقيقة  
 بدلالة سياق الكلام قال في السيد الكبير إذا قال

الكتاب...  
 قوله لا يكون المملوك من كل وجه...  
 قوله لا يكون المملوك من كل وجه...  
 قوله لا يكون المملوك من كل وجه...

الحقيقة بدلالة في نفس الكلام

الكتاب...  
 قوله لا يكون المملوك من كل وجه...  
 قوله لا يكون المملوك من كل وجه...  
 قوله لا يكون المملوك من كل وجه...

قوله لا يكون المملوك من كل وجه...  
 قوله لا يكون المملوك من كل وجه...  
 قوله لا يكون المملوك من كل وجه...

[illegible]

فمن اجتمع في علم الفصل ٢ من حيث علم الفصل ١ من قوله لا تعلم الفصل عن الثابت بدلالة النص فانه ثابت بجميع النص ١١ من الحواشي على اصول الشاشي ٤



من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه لا يستحق لكلامه لأجله  
مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم  
الأية فانه يستحق لبيان استحقاق الغنية فصار نصا في ذلك قد ثبت  
فقرهم بنظم الحق فكان إشارة الى ان استيلاء الكافر على مال المسلم  
سبب لثبوت الملك للكا فاذ لو كانت الاموال باقية على طهرهم لم تثبت  
فقرهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للكا  
بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت  
الاستغناء وثبوت الملك للغار في غنم المالك عن نزاعه من يده  
وتفريعاً وكذا لك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى  
قوله تعالى ثم أتموا الصيام الى الليل فانه مساك في اول الصبح يحقق  
مع الجنبية لان من ضرورة حل مباشرة الى الصبح ان يكون الجزء  
الاول من النهار مع وجود الجنبية ولا مسراك في ذلك الجزء صوم  
أمر العبد باتمامه فكان هذا إشارة الى ان الجنبية لا تنافي الصوم  
ولزم من ذلك ان المضغضة والاستنشاق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرع  
منه ان من ذاق شيئاً بغيره لم يفسد صومه فانه لو كان الماء مالحاً لم يجد

بحث  
عبارة النص مشاركة  
وامتثالها

من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه لا يستحق لكلامه لأجله  
مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم  
الأية فانه يستحق لبيان استحقاق الغنية فصار نصا في ذلك قد ثبت  
فقرهم بنظم الحق فكان إشارة الى ان استيلاء الكافر على مال المسلم  
سبب لثبوت الملك للكا فاذ لو كانت الاموال باقية على طهرهم لم تثبت  
فقرهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للكا  
بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت  
الاستغناء وثبوت الملك للغار في غنم المالك عن نزاعه من يده  
وتفريعاً وكذا لك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى  
قوله تعالى ثم أتموا الصيام الى الليل فانه مساك في اول الصبح يحقق  
مع الجنبية لان من ضرورة حل مباشرة الى الصبح ان يكون الجزء  
الاول من النهار مع وجود الجنبية ولا مسراك في ذلك الجزء صوم  
أمر العبد باتمامه فكان هذا إشارة الى ان الجنبية لا تنافي الصوم  
ولزم من ذلك ان المضغضة والاستنشاق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرع  
منه ان من ذاق شيئاً بغيره لم يفسد صومه فانه لو كان الماء مالحاً لم يجد

من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه لا يستحق لكلامه لأجله  
مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم  
الأية فانه يستحق لبيان استحقاق الغنية فصار نصا في ذلك قد ثبت  
فقرهم بنظم الحق فكان إشارة الى ان استيلاء الكافر على مال المسلم  
سبب لثبوت الملك للكا فاذ لو كانت الاموال باقية على طهرهم لم تثبت  
فقرهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للكا  
بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت  
الاستغناء وثبوت الملك للغار في غنم المالك عن نزاعه من يده  
وتفريعاً وكذا لك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى  
قوله تعالى ثم أتموا الصيام الى الليل فانه مساك في اول الصبح يحقق  
مع الجنبية لان من ضرورة حل مباشرة الى الصبح ان يكون الجزء  
الاول من النهار مع وجود الجنبية ولا مسراك في ذلك الجزء صوم  
أمر العبد باتمامه فكان هذا إشارة الى ان الجنبية لا تنافي الصوم  
ولزم من ذلك ان المضغضة والاستنشاق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرع  
منه ان من ذاق شيئاً بغيره لم يفسد صومه فانه لو كان الماء مالحاً لم يجد

من غير زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه لا يستحق لكلامه لأجله  
مثاله في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم  
الأية فانه يستحق لبيان استحقاق الغنية فصار نصا في ذلك قد ثبت  
فقرهم بنظم الحق فكان إشارة الى ان استيلاء الكافر على مال المسلم  
سبب لثبوت الملك للكا فاذ لو كانت الاموال باقية على طهرهم لم تثبت  
فقرهم ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للكا  
بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت  
الاستغناء وثبوت الملك للغار في غنم المالك عن نزاعه من يده  
وتفريعاً وكذا لك قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى  
قوله تعالى ثم أتموا الصيام الى الليل فانه مساك في اول الصبح يحقق  
مع الجنبية لان من ضرورة حل مباشرة الى الصبح ان يكون الجزء  
الاول من النهار مع وجود الجنبية ولا مسراك في ذلك الجزء صوم  
أمر العبد باتمامه فكان هذا إشارة الى ان الجنبية لا تنافي الصوم  
ولزم من ذلك ان المضغضة والاستنشاق لا ينافي بقاء الصوم ويتفرع  
منه ان من ذاق شيئاً بغيره لم يفسد صومه فانه لو كان الماء مالحاً لم يجد

[illegible]

الكتاب

[illegible]

بجواب الباعضی ذکرہ ابن الہاشمیۃ فی سندہ عن ابن ماجہ وکذا فی الصحیح علی اصول الشافعی فی









في زمان كثيرة  
ابنهما عقيدة الاتفاقا فنفذ  
الاطلاق يكون موقولا لعنان كثرة الالفاظ  
يوجب التوقف الى ان يبين المراد  
وقا ان الرب يقول قولك التثنية قوله  
قوله تعالى موقولا شتم التثنية قوله  
قوله تعالى فانك سبوه من مثله فالاشارة  
قوله تعالى و استشهدوا بالادلة والاشارة  
موقولا وما رتب فيكون ما يليك  
بسلام وانما رتب الاشارة خذوا  
والتثنية موقولا فقرة والاشارة خذوا  
ايك انت اذ انت في الغدوا ثم ليكن  
اقول في التوقف عند في بيان  
في ذلك ثم في التوقف عند في بيان  
الارادة الاستمال لاني في التوقف  
وهو موقوف بالاشارة في التوقف  
والاجابة والتوقف

الكتاب

الفعل على العبد وهو معنى لا يتلوه عندنا وقد ثبت الوجوب  
 بدون هذه الصيغة الكسبية وجب الايمان على من لم يبلغ  
 الدعوة بكونهم وورد السمع قال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم على الحقلاء معرفة بقولهم فيعلم ذلك على ان المراد  
 بالامر يختص بهذه الصيغة في حق العبد في الشريعات حتى لو  
 فعل الرسول بمنزلة قوله افعلا ولا يلزم اعتقاد الوجوب به

وَالْمَتَابَعَةُ فِي فِعَالِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَا نَجِبَ عِنْدَ الْإِسْلَامِ  
وَأَتَّفَاءً دَلِيلَ الْإِخْتِصَاصِ فَصَلِ اخْتِلَافَ النَّاسِ فِي الْأَمْرِ الْمَطْلُوقِ  
إِلَى الْمَجْمُوعِ مِنَ الْقَرِينَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الزُّوْمِ وَعَدَمِ الزُّوْمِ مَحْقُولُهُ تَعَالَى  
وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ  
قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَا تَقْرَبُوا هَؤُلَاءِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونُوا مِنَ الظَّالِمِينَ وَالصَّحِيحُ  
مِنْ الْمَذْهَبِ أَنَّ مَوْجِبَهُ الرَّحْبُ الْأَذْوَاقُ الدَّلِيلُ عَلَى خِلَافِهِ  
لَا أَنْ تَرَكَ الْأَمْرَ مَعْصِيَةً كَمَا أَنَّ الْأَيْتَارَ طَاعَةً قَالَ الْحَاشِي

<p>أَطَعْتُ لَأَمْرِكَ بِصَرْحِي فَهُمْ إِنْ طَاوَعُوكَ فَمَا وَهْمُ</p>	<p>مُرْتَهَنِي أَجْبَتُهُمْ بِكَالَتِ وَإِنْ عَصَاكَ وَأَعْصَى مِنْ عَصَاكَ</p>
--	---

[illegible][illegible][illegible][illegible]



الكتاب	٣٥	الأصل الأول
--------	----	-------------

والعصيان فيما يرجع الى حق الشرع سبب للعقاب وتحقیقه ان لزوم<sup>١٢</sup>

الايتبار انما يكون بقدر ولاية الامر على المخاطب لهذا اذا وجهت صيغة الامر الى  
 اى شئ تم وضعه بقدر شدتها وضعها <sup>اي</sup> والاصل ان يرد اليتبار  
 بقدر ولاية الامر <sup>على</sup> لما هو <sup>اى</sup> شئ تم وضعه

من لا يلزمه طاعتك أصلاً لا يكون ذلك موجباً لا لتيار واذ وجهتها إلى من

يَلْزِمُهُ طَاعَتُكَ مِنَ الْعَبِيدِ لَزْمُهُ الْإِيتِمَارُ لِمَحَالَةٍ حَتَّى يُؤْتِرَكَ اخْتِيَارًا

يَسْحَقُ الْعِقَابُ عَمْرًا وَشَرَّ عَافِيَةٍ هَذَا عَمْرَانُ لَمْ يَزِدْهُمُ الْإِيمَانُ بَعْدَ وَلَايَةِ

الأمر إذا ثبت هذا فنقول ان الله تعالى ملأكم من كل جن

من اجزاء العالم وله التصرف كيف ما شاء وأمره وأذنيه

من له الملك الفاصي في العبد كان ترك الایثار سببا للعقاب فما

ظنك في برك امر من اوجدك من العدم وادرك عليك شتايبك

فصل الامر بالعلم ويقصص لتبليغ هذا العلم الى الناس طبع

امری وطفہا الولیل تمیز وچھا الوکل لیس للولیل ان

یظہر ہا بار اول نایا ولو حال سر جی امرہ لایینا ول

هذا نزوي مجاهرة بعد اخي ولو قال لعبداء نزوج كذا يندل

دلت الامم و واحد الامم الالهى بالعلم طلب تحقيق العلم

على سبيل الاختصار فإن تولد ضرب جنس من جنس آخر فاعمل

[illegible][illegible]

... وقال بعض الحكماء  
 ... وقال بعض الحكماء  
 ... وقال بعض الحكماء

بعض اصحاب  
 الاشخاص من قال انه لا يوجد  
 الكثرة ولكن فيكون والديسب  
 من عاود الكثرة والديسب  
 كان مطلقا وعلقا بشرط او مطلقا  
 في جنس او في امر بالنقل  
 على الجنس بربطه او بالعدد  
 بحيث يكون الوجود بالعدد  
 في التكميل الوجودي على السبب  
 فقولك بعد اخرى يعني لو زدت الوكيل  
 بالامر الاول ليس لان زدت ثانيا  
 ذلك اسه الامر بالامر الثاني  
 كالتعريف لا يدل على ان  
 منيات ذلك بل ولا الشئ  
 خلقه الضرب الذي هو معنى واحد وقال  
 بحث  
 في ان الامر لا يقتض  
 التكرار  
 بعض الناس الامر بالنقل  
 التكرار حقيقة لا يدل على  
 وقال الشافعي رحمه الله  
 حقيقة ولكن يجب ان يقتضيه  
 والصحيح ان الامر بالنقل  
 يقتضيه كذا في المصلحة  
 فقولك كذا في المصلحة  
 فان قيل ما ذكرتم ان النقل  
 التكرار لا يقتضيه ان يكون  
 التكرار في المصلحة  
 من آخره ان النقل  
 قبل التسلسل كما يبين في  
 انوقف وانما في سلسلة  
 تصنيف الامور فلا  
 بحث في على قول  
 التسلسل

[illegible]



يتناول جنس واجب عليه مثاله ما يقال إن الواجب في وقت

الظهر هو المظهر فتوجه الأمر أداء ذلك الواجب نحو إذا انكسر

الوقت تكسر الواجب فيتناول الأمر ذلك الواجب الآخر

ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه صوما كان وصلوة فكان

تكرار العبادة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق الأمر يقتضي التكرار

فصل المأمورة نوعان مطلق عن الوقت ومقيدة بحكم المطلق

إن يكون الأداء واجبا على التراخي بشرط أن لا يفوته في العدم

على هذا قال محمد في الجامع لو نذر أن يعتكف شهرا له أن يعتكف

أي شهر شاء ولو نذر أن يصوم شهرا له أن يصوم أي شهر شاء وفي

الزكاة وصدقة الفطر العشر المذهب المعلوم أنه لا يتصور

بالتأخير مفرطا فإنه لو هلك النصاب سقط الواجب في الحال

إذا ذهب ماله وصار فقيرا كفر بالصوم وعلى هذا لا يجب قضاء

الصلوة في الأوقات المكروهة لأنه لما وجب مطلقا وجب كاملا

فإن يخرج عن العهد بأداء الناقص فيجوز العصر عند الاحتمار

أداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي أن موجب الأمر المطلق

بحث  
نوع المأمورة مطلق ومقيدة

هذا العلم على ما قيل في الحواشي  
منه أن الواجب في وقت  
الظهر هو المظهر فتوجه الأمر  
أداء ذلك الواجب نحو إذا انكسر  
الوقت تكسر الواجب فيتناول الأمر  
ذلك الواجب الآخر ضرورة تناوله  
كل الجنس الواجب عليه صوما كان  
وصلوة فكان تكرار العبادة  
المتكررة بهذا الطريق لا بطريق  
الأمر يقتضي التكرار فصل المأمورة  
نوعان مطلق عن الوقت ومقيدة  
بحكم المطلق إن يكون الأداء  
واجبا على التراخي بشرط أن لا  
يفوته في العدم على هذا قال  
محمد في الجامع لو نذر أن يعتكف  
شهرا له أن يعتكف أي شهر شاء  
ولو نذر أن يصوم شهرا له أن  
يصوم أي شهر شاء وفي الزكاة  
وصدقة الفطر العشر المذهب  
المعلوم أنه لا يتصور بالتأخير  
مفرطا فإنه لو هلك النصاب  
سقط الواجب في الحال إذا  
ذهب ماله وصار فقيرا كفر  
بالصوم وعلى هذا لا يجب  
قضاء الصلوة في الأوقات  
المكروهة لأنه لما وجب  
مطلقا وجب كاملا فإنه يخرج  
عن العهد بأداء الناقص فيجوز  
العصر عند الاحتمار أداء ولا  
يجوز قضاء وعن الكرخي أن  
موجب الأمر المطلق



[illegible]







[illegible]







في الربا بقوله  
الذين نجا وجعلناك  
عند الكل ان اسمها بعد التثنية  
فقال خذ يدك كما قال خذ يده  
وقل هذا القياس انما نصب طلبا  
فقل واخر لا فمضيه فان لم يكن  
فيما قبل والراجح وحصل يحصل  
فيما بعد لا يوجب كمالا اصل  
القصود لا يتبين ان كمالا اصل  
عنه قوله لا يتبين ان كمالا  
التي لم تكن انقطاع من المالك  
امور الاول ان يتبين العون  
بفعل التامس فقول اسمها وطلب  
منها فاما والثاني ان يتبين  
بما يتبين من كمالا الذي  
بما يتبين من كمالا الذي  
بما يتبين من كمالا الذي  
بما يتبين من كمالا الذي

سبب الملك من هذا الوجه لا بالجملة  
فان قيل في الملك عدة مسائل فاعلم ان  
الملك ينقسم الى اربعة اقسام اولها ملك  
الشأن فاعلم ان هذا هو الذي هو ملك  
الملك من هذا الوجه لا بالجملة  
فان قيل في الملك عدة مسائل فاعلم ان  
الملك ينقسم الى اربعة اقسام اولها ملك  
الشأن فاعلم ان هذا هو الذي هو ملك  
الملك من هذا الوجه لا بالجملة

[illegible]

غصب قفيز خطية فاستهلكها ضمن قفيز خطية يكون المودى  
مثلا للأول صورة ومعنى ذلك الحكم في جميع التثليات وأما  
القاصيص فهو لا يماثل الواجب صورة ويماثل معنى كمن غصب شاة  
فهلكت ضمن قيمتها وألغية مثل الشاة من حيث المعنى لا من حيث  
الصورة والأصل في القضاة الكامل وعلى هذا قال أبو حنيفة إذا  
غصب شيئا فهلك في يده وانقطع ذلك عن أيدي الناس ضمن  
قيمه يوم الخصومة لأن العجز عن تسليم المثل الكامل إنما يظهر  
عند الخصومة فأما قبل الخصومة فلا لصح حصول المثل من كل  
وجه فاما ما لا مثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن إيجاب القضاء  
فيه بالمثل ولهذا المعنى قلنا أن المنافع لا تضمن بأول تولد لأن  
إيجاب الضمان بالمثل متعذر وإيجابه بالعين كذلك والعين  
لا تماثل المنفعة أو صورة ولا معنى كما إذا غصب عبدا فاستخدمه  
شهر لو أضر فسكن فيها شهر ثم رده المصطفى المالك لا يجب  
عليه ضمان المنافع خلوا فالشافعي يفتي لا ثم حكما لا وانقل  
جنازة إلى دار الأخرى ولهذا المعنى قلنا لا تضمن منافع البضع

قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير  
قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير

قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير  
قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير

قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير  
قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير

قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير  
قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير

قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير  
قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير

قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير  
قوله في جرح التثنية  
في التثليات كأنه سبب  
والمراد أن كل واحد من  
التثليات ليس بغير

القضاء ونوعه كامل  
وقاصي

Handwritten marginal notes in Arabic script, likely from a commentary or a different manuscript, written diagonally across the top of the page.

بالتشاكاة الباطلة على الطلاق ولا يقتل من كرهه الغير ولا بالوطي  
حتى لو وطئ زوجة إنسان لا يضمن للزوج شيئا إلا إذا وطئها  
بالمثل مع أنه لا يماثل له صوته ولا يحسن فيكون مثله شرعا فيجب  
قضاؤه بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا إن القديرة في حق التيمم القفا  
مثل الصوم والدابة في القتل خطأ مثل النفس مع أنه لا متساوية بينهما  
فصل في انتهى انتهى نوعان انتهى عن الأفعال المحسنة كالزنا  
شرب الخمر والمكذب الظهور انتهى عن التصرفات الشرعية  
كالنهي عن الصوم في يوم النحر والصلوة في الأوقات المكرهه ومع  
الدهم بالدهمين وحكم النوع الأول أن يكون المنهى هو عين  
ما ورد عليه النهي فيكون عينه فيما فلا يكون مشروعا أصلا حكم  
النوع الثاني أن يكون المنهى عنه غير ما أضيف إليه النهي فيكون هو  
حسنا بنفسه قبيحا للغير ويكون المباشر تركها لغيره لا لنفسه  
وعلى هذا قال صاحبنا انتهى عن التصرفات الشرعية يقتضي تحريمها  
ويؤاد بذلك أن التصرف بعد النهي يبقى مشروعا كما كان لأنه  
لو لم يبق مشروعا كان العبد عاصيا جزاء عن تحصيل المشيوع حينئذ

Handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the commentary or providing additional legal rulings.

تقسيم المنهى عن قسمين

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, continuing the text from the main body or providing further commentary.







شهادة ايدان الفاسق من اهل الشهادة فينعقد النكاح بشهاده  
الفاسق لان النبي عن قبول لشهادة بدون الشهادة محال انما يقبل  
شهادتهم لفساد في الاداء لعدم الشهادة اصلا وعلى هذا لا يجب  
عليهم اللعان لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق فصل  
في تعريف طريق المرد بالنصوص علم ان معرفة المرد بالنصوص طريقها  
ان اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى ويجوز الاخر فالحقيقة ولي مثاله ما قال  
علماءنا البنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على نكاحها وقال شافعي  
يحل والصحيح ما قلنا لا يثبت حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت  
عليكم اموهائكم وبنائكم وتفرع منه الاحكام على المذهبين من حل لوطي  
ووجوب مهر لزوج النقة وجريان التوارث وولاية المنع عن الخروج  
والبروز ومنها ان احدا لمحملي اذا وجب تخصيصا في النص دون الاخر  
فالحمل على ما لا يستلزم التخصيص ولي مثاله في قوله تعالى ولا تستم  
النساء فالاملاسة لو حلت على الوقاع كان النص معمولا به في جميع صور  
وجنحه ولو حلت على المس باليد كان النص مخصوصا به في كثير من  
الصور فان مثل محارم والطفلة الصغيرة جدا غير ناقض للوضوء

طريق معرفة المرد  
بالنصوص

قوله ان الفاسق...  
من اهل الشهادة...  
فينعقد النكاح...  
بشهادة...  
الفاسق...  
لان النبي...  
عن قبول...  
لشهادة...  
بدون...  
الشهادة...  
محال...  
انما...  
يقبل...  
شهادتهم...  
لفساد...  
في الاداء...  
لعدم...  
الشهادة...  
اصلا...  
وعلى...  
هذا...  
لا...  
يجب...  
عليهم...  
اللعان...  
لان ذلك...  
اداء...  
الشهادة...  
ولا...  
اداء...  
مع...  
الفسق...  
فصل...  
في تعريف...  
طريق...  
المرد...  
بالنصوص...  
علم...  
ان...  
معرفة...  
المرد...  
بالنصوص...  
طريقها...  
ان...  
اللفظ...  
اذا...  
كان...  
حقيقة...  
لمعنى...  
ويجوز...  
الاخر...  
فالحقيقة...  
ولي...  
مثاله...  
ما...  
قال...  
علماءنا...  
البنت...  
المخلوقة...  
من...  
ماء...  
الزنا...  
يحرم...  
على...  
نكاحها...  
وقال...  
شافعي...  
يحل...  
والصحيح...  
ما...  
قلنا...  
لا...  
يثبت...  
حقيقة...  
فتدخل...  
تحت...  
قوله...  
تعالى...  
حرمت...  
عليكم...  
اموهائكم...  
وبنائكم...  
وتفرع...  
منه...  
الاحكام...  
على...  
المذهبين...  
من...  
حل...  
لوطي...  
ووجوب...  
مهر...  
لزوج...  
النقة...  
وجريان...  
التوارث...  
وولاية...  
المنع...  
عن...  
الخروج...  
والبروز...  
ومنها...  
ان...  
احدا...  
لمحملي...  
اذا...  
وجب...  
تخصيصا...  
في...  
النص...  
دون...  
الاخر...  
فالحمل...  
على...  
ما...  
لا...  
يستلزم...  
التخصيص...  
ولي...  
مثاله...  
في...  
قوله...  
تعالى...  
ولا...  
تستم...  
النساء...  
فالاملاسة...  
لو...  
حلت...  
على...  
الوقاع...  
كان...  
النص...  
معمولا...  
به...  
في...  
جميع...  
صور...  
وجنحه...  
ولو...  
حلت...  
على...  
المس...  
باليد...  
كان...  
النص...  
مخصوصا...  
به...  
في...  
كثير...  
من...  
الصور...  
فان...  
مثل...  
محارم...  
والطفلة...  
الصغيرة...  
جددا...  
غير...  
ناقض...  
للوضوء





وَلَا يَنْقُطُ دَمُهَا قُلَّ مِنْ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فِي آخِرِ قَتْلِ الصَّلَاةِ أَنْ يَقُصَّ  
الوقت مقدار ما تغتسل فيه وتغترم للصلاة ثم منها الفريضة والأفرا  
ثم نذكر كثرها من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تنبيها على موضع  
الخلل في هذا النوع منها أن التمسك بما روي عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه قال فلم يتوضأ أوثبات أن القى غير ناقص ضعيف لأن كذا  
يدل على أن القى لا يجب لوضوء في الحال ولا خلاف فيه إنما الخلاف  
في كونه ناقضا وكذلك التمسك بقوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْسَةِ  
أوثبات فساد الماء بموته لذباب ضعيف لأن النص يقتل حرمة الميتة  
والخلاف فيه وإنما الخلاف في فساد الماء وكذلك التمسك بقوله عليه السلام  
حَتَّى تَمُوتَ قُرْبِيهِ قَدْ غَسَلِيهِ بِالْمَاءِ لَأَثَابُ أَنْ يَزِيلَ الْيَجْسَ  
ضعيف لأن الخبر يقتضي وجوب غسل الدم بالماء في تنقيده بحال وجود  
الدم على المحل ولا خلاف فيه وإنما الخلاف في طهارة المحل بعد وال  
الدم بالمحل وكذلك التمسك بقوله عليه السلام في أربعين شاة  
شاة لأوثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف لأنه يقتضي وجوب الشاة  
ولا خلاف فيه وإنما الخلاف في سقوط الواجب بأداء القيمة وكذلك

بحر  
طريق معرفة المرام  
بالنصوص

والاختلف في طهارة المحل بعد وال  
الدم بالمحل وكذلك التمسك بقوله عليه السلام في أربعين شاة  
شاة لأوثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف لأنه يقتضي وجوب الشاة  
ولا خلاف فيه وإنما الخلاف في سقوط الواجب بأداء القيمة وكذلك  
الوقت مقدار ما تغتسل فيه وتغترم للصلاة ثم منها الفريضة والأفرا  
ثم نذكر كثرها من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تنبيها على موضع  
الخلل في هذا النوع منها أن التمسك بما روي عن النبي صلى الله عليه  
وسلم أنه قال فلم يتوضأ أوثبات أن القى غير ناقص ضعيف لأن كذا  
يدل على أن القى لا يجب لوضوء في الحال ولا خلاف فيه إنما الخلاف  
في كونه ناقضا وكذلك التمسك بقوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْسَةِ  
أوثبات فساد الماء بموته لذباب ضعيف لأن النص يقتل حرمة الميتة  
والخلاف فيه وإنما الخلاف في فساد الماء وكذلك التمسك بقوله عليه السلام  
حَتَّى تَمُوتَ قُرْبِيهِ قَدْ غَسَلِيهِ بِالْمَاءِ لَأَثَابُ أَنْ يَزِيلَ الْيَجْسَ  
ضعيف لأن الخبر يقتضي وجوب غسل الدم بالماء في تنقيده بحال وجود  
الدم على المحل ولا خلاف فيه وإنما الخلاف في طهارة المحل بعد وال  
الدم بالمحل وكذلك التمسك بقوله عليه السلام في أربعين شاة  
شاة لأوثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف لأنه يقتضي وجوب الشاة  
ولا خلاف فيه وإنما الخلاف في سقوط الواجب بأداء القيمة وكذلك

[illegible]



قوله المطلق وقيل ان الشافعي جعله للترتيب على هذا وجب للترتيب  
عن يمين الترتيب واليه رجوع ١٢  
اي عرف الواو ١٢  
في باب الوضوء قال علماء ناه اذا قال لامرأته ان كلست زيدا وعلم  
في افعال الاربعة ١٢  
فان طالق فكلست غير اثم زيدا طلقت ولا يشترط فيه معنى الترتيب  
الامارة ١٢  
المقارنة وتو قال ن دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق  
لما اخرجته من داره ١٢  
فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلقت قال محمد اذا قال ان  
الدار ١٢  
دخلت الدار وانت طالق تطلق في الحال لو اقضى لك ترتيبا للترتيب  
في الذكر ١٢  
الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تجزأ وقد يكون الواو  
اسم بغير الواو في الدار ١٢  
الحال فتجمع بين الحال في الحال وحينئذ تفيد معنى الشرط مثله ما  
الواو ١٢  
قال في الماذون اذا قال لعبد اد اتي الفأوانت حتى يكون الاداء شيئا  
اي حال كونك مسرا ١٢  
وقال محمد في الستير الكبير اذا قال لامام لكفرا ففتح الباب فانت متي  
البرهان ١٢  
لا يامنون بدن الفتح وتو قال للحري انزل وانت امن لا يامنون  
الامام ١٢  
الزول وانما تحل الواو على الحال بطريق المجاز فلهذا من احتمال اللفظ  
بان يكون الحال متاركة في الحال ١٢  
ذلك في قيام الدلالة على ثبوته كما في قوله لولي لعبد اد اتي الفأوانت  
لما اخرجته من داره ١٢  
حتى فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان  
لانه يحل  
المولى لا يستوجب على عبده مالا مع قيام الوري فيه قدح التعليق  
لان كل ما يده ملك لولاه ١٢ اي المولى ١٢

الأصل الاول ٥٣ الكتاب

بحث  
تقرير حروف  
المعاني



الكتاب

فقال صاحب التوب فاقطعه فاقطعه فاذا هو لا يكفيه كان الخياط  
ضامنا لانه انما امره بالقطع عقيب الكفاية بخلاف ما لو قال قطعه  
او واقطعه فقطعه فانه لا يكون الخياط ضامنا ولو قال يعت منك  
هذا التوب بعشرة فاقطعه فقطعه ولم يقل شيئا كان البيع تافا ولو  
قال ان دخلت هذه الدار فهداه الدار فانت طالق فالشرط دخول  
الثانية عقيب دخول الاولى متصلا حتى لو دخلت الثانية او لا او  
خارجا لكنه بعد مدة لا يقع الطلاق وقد يكون الفاء لبيان العلة  
مثاله اذا قال لعبد اذ الى الف فانت حر كان العبد حرا في الحال  
وان لم يرد شيئا ولو قال للحر بي انزل فانت امين كان امنا وان  
حر ينزل وفي الجماع ما اذا قال امرأتي بيدك فطلقها فطلقها في  
المجلس طلقت طليقة بائنة ولا يكون الثاني توكيدا بطلاق غير  
الاول فصارك انه قال طلقها بسبب ان امرها بيدك ولو قال طلقها  
فجعلت امرها بيدك فطلقها في مجلس طلقت طليقة رجعية  
ولو قال طلقها وجعلت امرها بيدك وطلقها في المجلس طلقت طليقتين  
وكذلك لو قال طلقها وابنه او ابنتها وطلقها فطلقها في المجلس طلقت

بِحُثِّ الْفَاءِ  
تَسْتَعْمِلُ بِلِيَانِ  
الْعَلِيَّةِ

[illegible]



[illegible]

الاصْل الاول	٥٦	الكتاب
--------------	----	--------

تطليقتان وعلى هذا قال أصحابنا إذا اعتقت الأمة المنكوجة ثبت  
لها الخيار وسواء كان زوجها عبداً أو حراً لأن قوله عليه السلام لعن  
حين اعتقت ملك بضعك فاخترى ثبت الخيال بالسبب ملكها  
بضعها بالعتق وهذا المعنى لا يتفاوت بين كون الزوج عبداً أو حراً  
ويستفاد منه مسألة اعتبار الطلاق بالنساء فإن بضع الأمة المنكوجة  
ملك الزوج ولها بزل عن ملكه بعقها فذهب عت الزوج إلى الظل بأمر دين  
الملك بعقها حتى يثبت له الملك في الزيادة ويكون ذلك سلباً  
لثبوت الخيار لها وإنه ياد ملك البضع بعقها معق مسألة اعتبار  
الطلاق بالنساء فيلزم حكم الكيفية الثلاث على عت الزوج دون  
عتق الزوج كما هو مذهبه لسانه في فصل التراخي لكنه عند  
أبي حنيفة يفيد التراخي في اللفظ والحكم عند أبي حنيفة التراخي في الحكم  
ويبان فما إذا قال غير المدخول بها إن دخلت الدار فانت طالق ثم طالق  
فمطلق فعند يتعلق الأولى بالدخول وتقع الثانية في الحال  
ولغت الثالثة وعند ما يتعلق الأولى بالدخول ثم عند الدخول بظهر  
الترتيب فلا يقع إلا واحدة ولو قال أنت طالق ثم طالق ثم طالق  
فمطلق

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

الأصل الأول

[illegible]

من قولهم في ١٢  
 قال على ١٣  
 قال على ١٤  
 قال على ١٥  
 قال على ١٦  
 قال على ١٧  
 قال على ١٨  
 قال على ١٩  
 قال على ٢٠  
 قال على ٢١  
 قال على ٢٢  
 قال على ٢٣  
 قال على ٢٤  
 قال على ٢٥  
 قال على ٢٦  
 قال على ٢٧  
 قال على ٢٨  
 قال على ٢٩  
 قال على ٣٠  
 قال على ٣١  
 قال على ٣٢  
 قال على ٣٣  
 قال على ٣٤  
 قال على ٣٥  
 قال على ٣٦  
 قال على ٣٧  
 قال على ٣٨  
 قال على ٣٩  
 قال على ٤٠  
 قال على ٤١  
 قال على ٤٢  
 قال على ٤٣  
 قال على ٤٤  
 قال على ٤٥  
 قال على ٤٦  
 قال على ٤٧  
 قال على ٤٨  
 قال على ٤٩  
 قال على ٥٠  
 قال على ٥١  
 قال على ٥٢  
 قال على ٥٣  
 قال على ٥٤  
 قال على ٥٥  
 قال على ٥٦  
 قال على ٥٧  
 قال على ٥٨  
 قال على ٥٩  
 قال على ٦٠  
 قال على ٦١  
 قال على ٦٢  
 قال على ٦٣  
 قال على ٦٤  
 قال على ٦٥  
 قال على ٦٦  
 قال على ٦٧  
 قال على ٦٨  
 قال على ٦٩  
 قال على ٧٠  
 قال على ٧١  
 قال على ٧٢  
 قال على ٧٣  
 قال على ٧٤  
 قال على ٧٥  
 قال على ٧٦  
 قال على ٧٧  
 قال على ٧٨  
 قال على ٧٩  
 قال على ٨٠  
 قال على ٨١  
 قال على ٨٢  
 قال على ٨٣  
 قال على ٨٤  
 قال على ٨٥  
 قال على ٨٦  
 قال على ٨٧  
 قال على ٨٨  
 قال على ٨٩  
 قال على ٩٠  
 قال على ٩١  
 قال على ٩٢  
 قال على ٩٣  
 قال على ٩٤  
 قال على ٩٥  
 قال على ٩٦  
 قال على ٩٧  
 قال على ٩٨  
 قال على ٩٩  
 قال على ١٠٠

[illegible]



فقال المولى لأبي جابر العقد بمائة درهم ولكن أجيرة بمائة وخمسين بطل  
العقد لأن الكلام غير متسق فان نفى الجارة وأثبتها بعينها لا يتحقق  
فكان قوله لكن أجيرة أثباته بعد العقد وكذلك تو قال لا أجيرة  
ولكن أجيرة أن مراد ثني خمسين على المائة يكون قسمًا للتكلم بعد  
احتمال البيان لأن من شرطه الاتساق والاتساق فصل التناول  
أحدًا من كونهين وهذا لو قال هذا جزاء هذا كان بمنزلة قوله أحدهما  
حتى كان له ولاية البيان تو قال وكلت ببيع هذا العبد هذا  
أو هذا كان الوكيل أحدهما ويباح البيع لكل واحد منهما وتوابع  
أحد هاتهما عاد العبد إلى ملك المولى لا يكون إلا خزان يبيعه وتو  
قال لثلاث نسوة له هذه طائق وهذه وهذه طلقت أحدها وأولين  
وطلقت الثانية في الحال لا نعطاها على المطلقة منها ويكون الخيار  
للزوج في بيان المطلقة منها بمنزلة ما قال أحدكما طائق وهذه  
وعلى هذا قال زهر إذا قال لا أكل هذا أو هذا أو هذا كان بمنزلة  
قوله لا أكل هذا هذين وهذا فلا يحنث فأمم يكلم أحدهما وأولين  
والثالث وعندنا لو أكل كلمة الأول وحده يحنث ولو أكل أحدهما خرين

قوله لا أكل هذا هذين وهذا فلا يحنث فأمم يكلم أحدهما وأولين  
والثالث وعندنا لو أكل كلمة الأول وحده يحنث ولو أكل أحدهما خرين  
قوله لا أكل هذا هذين وهذا فلا يحنث فأمم يكلم أحدهما وأولين  
والثالث وعندنا لو أكل كلمة الأول وحده يحنث ولو أكل أحدهما خرين

قوله لا أكل هذا هذين وهذا فلا يحنث فأمم يكلم أحدهما وأولين  
والثالث وعندنا لو أكل كلمة الأول وحده يحنث ولو أكل أحدهما خرين  
قوله لا أكل هذا هذين وهذا فلا يحنث فأمم يكلم أحدهما وأولين  
والثالث وعندنا لو أكل كلمة الأول وحده يحنث ولو أكل أحدهما خرين

قوله لا أكل هذا هذين وهذا فلا يحنث فأمم يكلم أحدهما وأولين  
والثالث وعندنا لو أكل كلمة الأول وحده يحنث ولو أكل أحدهما خرين  
قوله لا أكل هذا هذين وهذا فلا يحنث فأمم يكلم أحدهما وأولين  
والثالث وعندنا لو أكل كلمة الأول وحده يحنث ولو أكل أحدهما خرين

قوله لا أكل هذا هذين وهذا فلا يحنث فأمم يكلم أحدهما وأولين  
والثالث وعندنا لو أكل كلمة الأول وحده يحنث ولو أكل أحدهما خرين  
قوله لا أكل هذا هذين وهذا فلا يحنث فأمم يكلم أحدهما وأولين  
والثالث وعندنا لو أكل كلمة الأول وحده يحنث ولو أكل أحدهما خرين

الأصل الأول	٤٠	الكتاب
-------------	----	--------

لَا يَحْنُثُ مَا لَمْ يَكُنْهَا وَلَوْ قَالَ بَيْعَ هَذَا الْعَبْدَ وَهَذَا كَانَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ  
أَحَدُهُمَا بَيْعُهَا شَاءَ وَلَوْ دَخَلَ فِي الْهَرَبِ أَنْ تَزَوَّجَهَا عَلَى هَذَا أَوْ عَلَى  
هَذَا يَحْكُمُ مِثْلُ الْمَثَلِ عِنْدَ ابْنِ حَنِيفَةَ لِأَنَّ الْفَقْهَ يَتَنَاوَلُ أَحَدَهُمَا وَالْأُخْرَى  
الْأَصْلُ مِثْلُ فَيْتَرَحُّ بِأَيِّ شَيْءٍ وَعَلَى هَذَا قُلْنَا التَّشَهُّدُ لَيْسَ بِرَكْنٍ  
فِي الصَّلَاةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِذَا قُلْتَ هَذَا وَفَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ قُمْتَ  
صَلَوَاتِكَ عَلَى الْإِتِمَامِ بِأَحَدٍ هَا فَلَاشْتَرَطَ كُلُّ أَحَدٍ هَا وَقَدْ نُسِطَ  
الْقَعْدَةُ بِالْإِتِّفَاقِ فَلَا يَشْتَرَطُ قِرَاءَةُ التَّشَهُّدِ ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي مَقَامِ  
النَّفْيِ يَجِبُ نَفْيُ كُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْمَذْكُورَيْنِ حَتَّى لَوْ قَالَ أَكَلْتُ هَذَا أَوْ  
هَذَا يَحْنُثُ إِذَا أَكَلَهُ أَحَدُهُمَا فِي الْأَخْبَاتِ يَتَنَاوَلُ أَحَدُهُمَا مَعَ صِفَةِ التَّخْيِيرِ  
كَقَوْلِهِمْ خُذْ هَذَا أَوْ ذَلِكَ وَمِنْ أَصُولِ التَّخْيِيرِ عَمُّ الْأَبَاحَةِ قَالَ  
اللَّهُ تَعَالَى فَلَكَافَرْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ  
أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُمْهُمْ خُجْرًا قَبْلَهُ وَقَدْ يَكُونُ أَوْ بِمَعْنَى خَوْفٍ  
قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ قَبْلَ مَعْنَى  
حَتَّى يَتُوبَ عَلَيْهِمْ قَالَ أَصْحَابُنَا لَوْ قَالَ لَا ادْخُلْ هَذِهِ الدَّارَ أَوْ خُذْ  
هَذِهِ الدَّارَ يَكُونُ أَوْ بِمَعْنَى حَتَّى لَوْ خَلَّ الْأَوَّلَى أَوْ لَا حَنْثَ وَلَوْ خَلَّ

[illegible][illegible]

الثانية <sup>الدار ١٢</sup> أي بتر في ميمنه وبمثله لو قال لا فارقك وتقضي بني يكون  
بمعنى حتى تقضي يعني فصل حتى للغاية كالي فاذا كان ما قبلها  
قابلا للامتداد وما بعدها يصلح غاية له كانت الكلمة عاملة  
بحقيقتها مثلا ما قال محمد إذا قال عبدك حران لم أضربك حتى  
يشفع فلان وحتى تصير وحتى تشتركي بين يدي أو حتى يدخل  
الليل كانت الكلمة عاملة بحقيقتها لأن الضرب بالتكرار يحتمل  
الامتداد وشفاعة فلان وأمثالها تصلح غاية للضرب فلو منع عن  
الضرب قبل للغاية حث ولو حلف لا يفارق غريمه حتى تقضي بموته  
ففارقته قبل قضاء الدين حث فاذا تعدد العمل بالحقيقة  
لما نفع كالحرف كما لو حلف أن يضربه حتى يموت أو حتى يقتله حمل  
على الضرب لتشد يد بأعتبار الحرف أن لو يكن الأول قابلا للامتداد  
والآخر صالحا للغاية وصح الأول سببا والآخر جزاء يحتمل على  
الجزاء مثلا ما قال محمد إذا قال لغريمه عبدك حران أن لم أترك حتى  
تغدي بني فاتاه فلم يغد لا يحث لأن التقدية لا يصلح غاية  
للاثنين بل هو راجع إلى زيادة الاثنين وصح جزاء فيجعل على الجزاء

إفادة حتى معنى  
الغاية

قوله حتى تقضي يعني فصل حتى للغاية كالي فاذا كان ما قبلها قابلا للامتداد وما بعدها يصلح غاية له كانت الكلمة عاملة بحقيقتها مثلا ما قال محمد إذا قال عبدك حران لم أضربك حتى يشفع فلان وحتى تصير وحتى تشتركي بين يدي أو حتى يدخل الليل كانت الكلمة عاملة بحقيقتها لأن الضرب بالتكرار يحتمل الامتداد وشفاعة فلان وأمثالها تصلح غاية للضرب فلو منع عن الضرب قبل للغاية حث ولو حلف لا يفارق غريمه حتى تقضي بموته ففارقته قبل قضاء الدين حث فاذا تعدد العمل بالحقيقة لما نفع كالحرف كما لو حلف أن يضربه حتى يموت أو حتى يقتله حمل على الضرب لتشد يد بأعتبار الحرف أن لو يكن الأول قابلا للامتداد والآخر صالحا للغاية وصح الأول سببا والآخر جزاء يحتمل على الجزاء مثلا ما قال محمد إذا قال لغريمه عبدك حران أن لم أترك حتى تغدي بني فاتاه فلم يغد لا يحث لأن التقدية لا يصلح غاية للاثنين بل هو راجع إلى زيادة الاثنين وصح جزاء فيجعل على الجزاء



[illegible]

الأصل الأول	٤٢	الكتاب
-------------	----	--------

فيكون بمعنى لا يمر كي فصالحا لوقال ان لم ايتك اثينا نأجرؤا والتغذية  
واذا تغذره هذا بان لا يصلح الاخر جواء لا وكل حمل على العطف  
الحض مثاله ما قال محمد اذا قال عبدك حران لم اترك حتى تغد  
عندك اليوم وان لم تأتني حتى تغد عندك اليوم فانه فلم تغد  
عندك في ذلك اليوم حث وذلك لانه لما اضعف كل واحد من  
الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزءا لفعله فيحصل  
على العطف المحض فيكون المجموع شوطا للبر وفصل الى لا تنها  
الغاية فهو في بعض الصور يفيق معنى امتداد الحكم في بعض الصور  
يفيق معنى الاسقاط فان افاد الامتداد لا تدخل الغاية في الحكم وان  
افاد الاسقاط تدخل نظير الاول شترت هذا المكان الى هذا المكان  
لا تدخل الحائط في البيع ونظير الثاني باع بشرط الخيار الى ثلاثة ايام  
وبمثله لو حلف لا اكله فادنا الى شهر كان الشهر ما خلا في الحكم  
وقد افاد فائدة الاسقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرقى والكعب  
داخلا تحت حكم الغسل في قوله تعالى الى المارق لان كلمة الى  
ههنا لا اسقاط فانه لو لاها لاستوعبت الوظيفة جميع ابدان هذا

[illegible][illegible]

بجاء  
وضع الى لانتها  
الغاية

[illegible]

قلنا الركبة من العوة لان كلمة الى في قوله عليه السلام عوة الرجل  
ما تحت السترة الى الركبة تفيد فائدة الاسقاط فتدخل الركبة في الحكم  
وقد تفيد كلمة الى تاخير الحكم الى الغاية ولهذا قلنا اذا قال لامرأته انت  
طالق الى شهر لا يبرأ له لا يقع الطلاق في الحال عند اخلافا لقوله  
ذكر الشهر لا يصح لمدا الحكم والاسقاط شهرا والطلاق يحتمل التأخير  
بال تعليق فيجوز عليه فصل كلمة على الا لزام اصله فائدة معنى التفوق  
التعليق وهذا لو قال لفلان على الف يعمل على الدين بخلاف لو قال عند  
او عي او قبلي وعلى هذا قال في السيرة الكبرى اذا قال لاس حصن ايتوني على عشرة  
من اهل الحصن ففعلنا والعشرة سبوة وخيار التعيين له ولو قال ايتوني  
وعشرة او فعشرة او ثمة عشرة ففعلنا فذلك خيار التعيين للا من قد  
يكون على بيعه لبا بجانر حتى لو قال بعثت هذا على الف يكون على بيعه  
البا بقاء لالة المعاوضة وقد يكون على بيعه الشرط قال الله تعالى يا بعثت  
على ان لا يشركن بالله شيئا ولهذا قال ابو حنيفة اذا قالت لزوجها طلقني ثلثا  
على الف فطلقها واحدا لا يجب لها ان الكلمة هي هنا تفيد معنى الشرط فيكون  
الثلث شرطا للزوم مال فصل كلمة في الظروف باعتبار هذا الاصل والاصح

بحث  
كون كلمة على الا لزام في  
الطرف

في قوله عليه السلام عوة الرجل ما تحت السترة الى الركبة تفيد فائدة الاسقاط فتدخل الركبة في الحكم وقد تفيد كلمة الى تاخير الحكم الى الغاية ولهذا قلنا اذا قال لامرأته انت طالق الى شهر لا يبرأ له لا يقع الطلاق في الحال عند اخلافا لقوله ذكر الشهر لا يصح لمدا الحكم والاسقاط شهرا والطلاق يحتمل التأخير بالتعليق فيجوز عليه فصل كلمة على الا لزام اصله فائدة معنى التفوق التعليق وهذا لو قال لفلان على الف يعمل على الدين بخلاف لو قال عند او عي او قبلي وعلى هذا قال في السيرة الكبرى اذا قال لاس حصن ايتوني على عشرة من اهل الحصن ففعلنا والعشرة سبوة وخيار التعيين له ولو قال ايتوني وعشرة او فعشرة او ثمة عشرة ففعلنا فذلك خيار التعيين للا من قد يكون على بيعه لبا بجانر حتى لو قال بعثت هذا على الف يكون على بيعه الباء لبقاء لالة المعاوضة وقد يكون على بيعه الشرط قال الله تعالى يا بعثت على ان لا يشركن بالله شيئا ولهذا قال ابو حنيفة اذا قالت لزوجها طلقني ثلثا على الف فطلقها واحدا لا يجب لها ان الكلمة هي هنا تفيد معنى الشرط فيكون الثلث شرطا للزوم مال فصل كلمة في الظروف باعتبار هذا الاصل والاصح

[illegible][illegible]

الأصل الأول

47

الكتاب

اذا قال غصبتُ ثوباني مندِيل ومندِيل في قوله لزموا جميعاً ثم هذه الكلمة  
 تستعمل في الزمان المكان الفعل ما اذا استعملت في الزمان بان يقول  
 انت طالق عند فقال ابو يوسف وحمل يستعمل في ذلك حذفتها لفظها  
 حتى لو قال انت طالق في عند كان بمنزلة قوله انت طالق فلا يقع الطلاق  
 كما طلع الفجر في الصوتين جميعاً وذهب بن حنيفة الى انها اذا استعملت  
 الطلاق كما طلع الفجر اذا اظهرت كان المراء وقوع الطلاق في جنس من  
 الغد على سبيل الابهام فلو وجد النية يقع الطلاق بآل الجبريل  
 المزامحه له ولو نوى اخر النهار صحت نيته ومثال ذلك في قول الرجل  
 ان صمتت الشهر فانت كذا فانه يقع على صوم الشهر ولو قال ان صمتت في  
 الشهر فانت كذا يقع ذلك على الامساك ساعة في الشهر فاما المكان  
 فمثل قوله انت طالق في الدار في ملكه يكون ذلك طلاقاً على الاطلاق  
 في جميع الاماكن وباعتبار معنى الظرفية قلنا اذا حلف على فعل الاضافه  
 الى زمان ومكان فان كان الفعل فماتيم بالفاعل يشترط كون الفاعل  
 في ذلك الزمان او المكان وان كان الفعل ايضاً الى محل يشترط كون  
 المحل في ذلك الزمان المكان لان الفعل انما يتحقق بآثره في المحل

[illegible]



[illegible]

عند اول احوال  
المقصود الصالح الفعل  
الى الاسم وذن حكمه واما المقصود  
من تركه فثبت باقرايم وطلعت  
بالسكين ودفرت بالسيف ودفرت  
الى الاما الفضل بغيره الاشياء  
الصالح كان المقصود املا  
والمقصود تجا بنزلة الاموال الماشي  
والمقصود للديار الى الاما لان  
ولهذه محبت المقصود الى  
الدين بسبب قوله وعلى هذا  
المقتضى "سبح" قوله وعلى هذا  
قوله على ان ارض عليه البار  
قوله ثنائى قلنا فيا كان البدلان  
على البعير فترى في كلامه الجمع بين  
كل ما وكل حرف وعلى هذا عليه في  
الجمع كذا قال في بعض "و

كان ذلك بمعنى الشرط حتى لا تطأ في فصل حروف الباء الا الصاق

في وضع اللغة ولهذا تصعب الايمان وتحقيق هذا ان المبيع

اصل في البيع والممن شرط فيه وهذا المعنى هلال البيع يوجب

ارتقاء البیع دون هلاک الثمن اذا ثبت هذا فحقول الاصلان

يكون التبع ملصقا بالأصل أن يكون الأصل ملصقا بالتبع فلا يدخل

حرف الباء في التبدل فباب السجدة ذلك على انه تبع فلفظ بالاصل

فَلَا يَكُن مِّنْكُمْ مَّنِىْءًا فِى كُنْ تَمْنَاوْا عَلٰی هٰذَا قُلْنَا اِذَا قَالِ بَعَثْنَا مِنْكُم مَّنْ ذَا

العبد يكره من الخطاة ووصفها يكن العبد مبيعا والكنة ثمانية عشر

الاستبدال به قبل القبض لو اقال بعث منك كرا من الخطه وصفها

بِهَذِهِ الْعِبْدِ يَكُونُ الْعَبْدُ تَمَامًا وَالْكَوْمُ مَبْعُودًا وَيَكُونُ الْعَبْدُ مَبْعُودًا بِهَذِهِ الْعِبْدِ

الامام جعفر قال علماء نوح اذا قال لعبدان اخبرني بقدمي فلا

فَأَتَتْ حَوْضًا لَكَ عَلَى الْخَبْرِ الصَّادِقِ لِيَكُونَ الْخَبْرُ مِلْحَقًا بِالْقَدِيمِ فَلْيُخْبِرْ

كاذبا لا يعقُبُ، وتو قال ان اخبرتوني ان فلانا قد اقيم فاني حو هذا لك على

مطلق الخبر فلو أخبره كاذباً بحق وتوقال لا أمرته أن يخرج من الدار

الاباذنى فانت كذا تحتاج الى الكون كل مرة اذا استنتج خرج ماصق

عند اول الامت  
المقصود بالجمال الفصل  
الى الاسم وذلك حكمه اذ المقصود  
من توكيد كثرت بالقلم وقلبت  
بالسكين ومنه في باب سيف ونحوها  
في ما لا يخالف بهذه الاشياء  
الصالح كان المصطفى اسلا  
وذلك الكس كان الاكابر  
والمصطفى يتبعنا بنزلة الاكابر لان  
والمصطفى كمالا ولى الاكابر كذا في  
ولهذه محبت كماله في البيع كذا في  
البيع ليس المقصود قوله وعلى هذا  
الفتح ١٢ سطح قوله  
قلنا على ان اقول عليه البلاء  
قلنا قلنا انما قلنا ان البلاء  
يكون ثنائيا قلنا انما قلنا ان  
البيع ينفرد به بخلاف البيع  
على كل طرف ومن البلاء عليه بنحو  
من يبيع كذا في البيع ١٣  
عند اول الامت

[illegible][illegible]

الأصل الأول

42

المكتاب

فلخرجت في المرة الثانية بدن الاذن طلقت ولو قال ان خرجت  
من الدار الا ان اذن لك فذلك على الاذن مرة حتى لو خرجت  
مرة اخرى بدن الاذن لا تطلق وفي الزيادات اذا قال انت طالق  
بمشيئة الله تعالى او بأمر الله تعالى او بحكمه لم تطلق فصل  
في وجوه البيان البيان على سبعة انواع بيان تقرير وبيان تفسير  
وبيان تغيير وبيان ضرورية وبيان حال وبيان عطف وبيان  
تبديل ما الاول فهو ان يكون معنى اللفظ ظاهرا لكنه يحتمل  
غيره فبيّن المراد بما هو الظاهر فيتقرر حكم الظاهر ببيانه  
ومثاله اذا قال لفلان على تفيز حنطة بغير البلد او ألف  
من نقد البلد فانه يكون بيان تقرير لان المطلق كان محمولا على  
تفيز البلد ويقدره مع احتمال ارادة الغير فاذا بين ذلك فقد مره  
ببيانه وكذلك لو قال لفلان عندى ألف وديعة فان كلمة عندى  
كانت باطلا وقها تنفيد الامانة مع احتمال ارادة الغير فاذا قال  
وديعة فقد قرر حكم الظاهر ببيانه فصل اما بيان التفسير  
فهو ما اذا كان اللفظ غير مكشوف المراد فكشفه ببيانه مثاله اذا

بيان التقرير وبحث

التقسيم

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

من القول ومن القول

مجلس

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم

ان على

الحمد لله الذي جعل

بسم الله الرحمن الرحيم

مکرمه الاموال

مجلس و بیاد رسا

الى الفقه

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

11



[illegible]

قوله لا يخرج الطلاق من كون الملك...  
الطلاق من حيث هو لا يخرج من كون الملك...  
قوله لا يخرج الطلاق من كون الملك...  
الطلاق من حيث هو لا يخرج من كون الملك...

الاصل الاول ٤٩ الكتاب  
حتى لو قال لا جنبية ان دخلت لدار فانت طالق ثم تزوجها وجد  
الشرط لا يقع الطلاق وكذلك طول الحرة يمنع جواز نكاح الامة  
عنده لان الكتاب علق نكاح الامة بعدم الطول فعند وجود  
الطول كان الشرط عدا و عدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز  
وكذلك قال الشافعي لم لا نفقة للمبتوتة الا اذا كانت حاملا  
الكتاب علق الانفاق بالحمل لقوله تعالى فان كن اولات حمل فنفقوا  
عليهن حتى يضعن حملهن فعند عدم الحمل كان الشرط عدا و عدم  
الشرط مانع من الحكم عنده وعندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعا من  
الحكم جائزا لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويجوز الانفاق  
بالعمومات ومن تواج هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف  
بصفة فانه بمنزلة تعليق الحكم بذكر ذلك الوصف عنده وعلى هذا  
قال الشافعي لم لا يجوز نكاح الامة الكتابية لان النص رتب الحكم  
على امة مؤمنة لقوله تعالى من فتيانكم المؤمنات فيتقيد بالمؤمنة  
فيمتنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الامة الكتابية  
ومن صور بيان التغيريل الاستثناء ذهب صاحبنا الى ان الاستثناء

بحث  
التغييريل

قوله لا يخرج الطلاق من كون الملك...  
الطلاق من حيث هو لا يخرج من كون الملك...  
قوله لا يخرج الطلاق من كون الملك...  
الطلاق من حيث هو لا يخرج من كون الملك...  
قوله لا يخرج الطلاق من كون الملك...  
الطلاق من حيث هو لا يخرج من كون الملك...  
قوله لا يخرج الطلاق من كون الملك...  
الطلاق من حيث هو لا يخرج من كون الملك...  
قوله لا يخرج الطلاق من كون الملك...  
الطلاق من حيث هو لا يخرج من كون الملك...

قوله لا يخرج الطلاق من كون الملك...  
الطلاق من حيث هو لا يخرج من كون الملك...  
قوله لا يخرج الطلاق من كون الملك...  
الطلاق من حيث هو لا يخرج من كون الملك...  
قوله لا يخرج الطلاق من كون الملك...  
الطلاق من حيث هو لا يخرج من كون الملك...









الأصل الثاني

٤٣

السنة

كالمكيل والمؤون وقال ابو يوسف يكون بياناً في مائة وشاة ومائة  
وثوب على هذا الأصل فصل ما بيان التبديل وهو النسبة فيكون  
ذلك من صاحب الشرع ولا يجوز ذلك من العباد على هذا بطل شذاه  
الكل عن الكل لأنه نسبة الحكم لا يجوز الرجوع عن الاقرار والطلاق  
والعتيق لأنه نسبة وليس للعبدة ذلك لو قال العبدان على الف قوض  
او ثمن المبيع وقال هي ثيوف كان ذلك بيان التغير عندها ايضاً  
موصولة وهو بيان التبديل عند أبي حنيفة فلا يصح وان وصل لو قال  
لفلان على الف من ثمن جارية باعنيها ولو قبضها والجارية لا اثر لها  
كان ذلك بيان التبديل عند أبي حنيفة ولا قرار بغير الثمن اقراراً بالقبض  
عند هؤلاء المبيع ذلوهلك قبل القبض بنفسه المبيع فلا يبقى الثمن لا زمناً

الكتاب

في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي اكثر من عند الرمل والحمد  
فصل في اقسام الخبر خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنزلة  
الكتاب في حق من لم يعلم العمل به فان من طاعة فقد اطاع الله فما  
مذكور من بحثه لخاص العام والمشارك والمجل في الكتاب فهو كذلك

بحث سنة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم

في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هي اكثر من عند الرمل والحمد  
فصل في اقسام الخبر خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنزلة  
الكتاب في حق من لم يعلم العمل به فان من طاعة فقد اطاع الله فما  
مذكور من بحثه لخاص العام والمشارك والمجل في الكتاب فهو كذلك



[illegible]

المُسْتَقْبَلُ

[illegible][illegible][illegible]

الأصل الثاني

٤٥

السنة

هذا الشوط ثم الراوي في الأصل قسمان معروف بالعلم والاجتهاد كالخلفاء  
الأربعة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر  
ومحمد بن ثابت ومعاذ بن جبل أمثالهم رضي الله تعالى عنهم فإذا  
صححت عندك رواية عن رسول الله عليه الصلوة والسلام يكون العمل  
بروايته أولى من العمل بالقياس ولهذا ترى في صحيح الحديث الأجنبي أن  
كان في عينه شيء في مسألة الفقهية وترك القياس وروى حديث  
تأخير النساء في مسألة المحاذاة وترك القياس به وروى عن عائشة  
حديث اتقى وترك القياس به وروى عن ابن مسعود حديث السهو  
بعد السلام وترك القياس به والقسم الثاني من الرواية هي المعروفون  
بالحفظ والعدالة دون الاجتهاد والفتوى كابي هريرة وأبي سلمة  
فإذا صححت رواية مثلها عندك فإن اتقى الخبر القياس فلا أخفأ  
في لزوم العمل به وإن خالفه كان العمل بالقياس أولى مثاله ما روى  
أبو هريرة روى الوضوء مما مسته النار فقال له ابن عباس إمرأيت لو  
توضأت بماء سخيف أكنت تتوضأ منه فسكت وأما غيره بالقياس  
إذا لو كان عندك خبر لرواه وعلى هذا ترك أصحابنا رواية أبي هريرة

بحث  
تقسيم الراوي على  
قسمين

وهو ما ذكره في قوله من الراوي في الأصل قسمان معروف بالعلم والاجتهاد كالخلفاء الأربعة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر ومحمد بن ثابت ومعاذ بن جبل أمثالهم رضي الله تعالى عنهم فإذا صححت عندك رواية عن رسول الله عليه الصلوة والسلام يكون العمل بروايته أولى من العمل بالقياس ولهذا ترى في صحيح الحديث الأجنبي أن كان في عينه شيء في مسألة الفقهية وترك القياس وروى حديث تأخير النساء في مسألة المحاذاة وترك القياس به وروى عن عائشة حديث اتقى وترك القياس به وروى عن ابن مسعود حديث السهو بعد السلام وترك القياس به والقسم الثاني من الرواية هي المعروفون بالحفظ والعدالة دون الاجتهاد والفتوى كابي هريرة وأبي سلمة فإذا صححت رواية مثلها عندك فإن اتقى الخبر القياس فلا أخفأ في لزوم العمل به وإن خالفه كان العمل بالقياس أولى مثاله ما روى أبو هريرة روى الوضوء مما مسته النار فقال له ابن عباس إمرأيت لو توضأت بماء سخيف أكنت تتوضأ منه فسكت وأما غيره بالقياس إذا لو كان عندك خبر لرواه وعلى هذا ترك أصحابنا رواية أبي هريرة

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...  
 في بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...  
 في بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...

الأصل الثاني ٤٤ السنة

في مسألة المصداق بالقياس باعتبار اختلاف الأحوال والروايات قلنا  
 شرط العمل بخبر الواحد أن لا يكون مخالفاً للكتاب السنة المشهورة  
 وأن لا يكون مخالفاً للظاهر قال عليه السلام تكثر لكم الأحاديث بعدكم  
 فاذا روي لكم عن حديث فاعرضوه على كتابه الله فما وافق فاقبلوه  
 وما خالف فرددوه وتحقق ذلك فيما روي عن علي بن أبي طالب أنه  
 قال كانت الرواية على ثلاثة أقسام مؤمن مخلص صحيح رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 عليه السلام وعرف معنى كلامه وأعلم بما جاء من قبيلة فسمع بعضهم  
 ولم يعرف حقيقة كلامه رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعوا من قبيلة فرددوه  
 بغير لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتغير المعنى وهو يظن أن  
 المعنى لا يتفاوت ومناقض لم يعرف نفاقه فروي ما لم يسمع  
 وأفتري فسمع منه أناس فظنوه مؤمناً مخلصاً فرددوا ذلك  
 واشتهر بين الناس فلهذا المعنى وجب عرض الخبر على الكتاب  
 وأسنة المشهورة ونظير العرض على الكتاب في حديث من الذكر  
 فيما روي عنه من مس ذكره فليقرضاً فرضناه على الكتاب  
 فخرج مخالفاً لقوله تعالى فيه جال يحبون أن يتظلموا فأنه

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...  
 في بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...  
 في بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...  
 في بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...  
 في بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...

هذا هو الكتاب الذي فيه بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...  
 في بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...  
 في بيان ما لا يخفى على العقول السليمة من حقائق الدين والسياسة والادب والعلوم...



الأصل الثاني ٤٤ الشَّيْخُ

كانوا يستنبطون بالإنجاء ثم يغسلون بالماء ولو كان من الذكر حدثاً  
لكان هذا تغسلاً له تطهيراً على الإطلاق وكذلك قوله عليه السلام  
أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن ولها فأنكاحها باطل باطل  
خرج عن ألفاظه قوله تعالى فلا تغضلوهن أن ينكحن أزواجهن فإن  
الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخبر المشهور  
رواية القضاء بشاهد يمين فإنه خرج عن ألفاظه قوله عليه السلام  
البينة على المدعى واليمين على من أنكر وباعتبار هذا المعنى قلنا خبر  
الواحد إذا خرج عن ألفاظه الظاهر يجعل به ومن صور مخالفة  
الظاهر عند اشتهاه بالخبر فيما يعم به البلوى في الصداق الأول  
والثاني لأنهم لا يثبتون بالتقصير في متابعة السنة فإذا  
لم يشترطوا بجمع شدة الحاجة وعموم البلوى كان ذلك علامة  
عدم صحته ومثاله في الحكميات إذا أخبر واحد أن امرأته حرممت  
عليه بالرضاع الطارئ جاز أن يعتمد على خبره ويذوق اختها  
ولو أخبرن العقد كان باطلاً بحكم الرضاع لا يقبل خبره وكذلك  
إذا أخبرت المرأة بموت زوجها أو طلاقه أياها وهو غائب

[illegible]

[illegible][illegible]

الأصل الثالث ٤٩ الإجماع

ببعض لبعض سكوت الباقيين عن الرد ثم إجماع من بعدهم فيما لم يوجد  
فيه قول لسلف ثم إجماع على أحد أقوال السلف ما الأول فهو بمنزلة  
آية من كتاب الله تعالى ثم إجماع ببعض لبعض الباقيين  
المتواتر إجماع من بعدهم بمنزلة المشهور من الأحكام إجماع المتأخرين  
على أحد أقوال سلف بمنزلة الصحيح من الأحكام واعتبر في هذا إجماع  
أهل الرأي الإجماع فلا يعتبر بقول لعوام والمتكلم والمحدث لا يعتبر  
أصول لفقه ثم بعد ذلك إجماع على نوعين مركب وغير مركب فذكر بالاجتماع  
عليه الأئمة على حكم الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة ومثاله إجماع  
على جواز انتقاص عند التقى ومن ثمرة إجماع عند بناء على التقى وأما  
عند بناء على المستتر فهذا النوع من الإجماع لا يقع جده بعد ظهور الفساد  
في المأخذين حتى لو ثبت أن التقى غير ناقض فلو حنفية لا يقول بلاقض  
فيه لو ثبت أن المستتر ناقض فالشافعي لا يقول بلاقض فيه لنفسه العلة  
التي بنى عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين يجوز أن يكون أبو حنيفة  
مصيبا في مسألة المس غلط في مسألة التقى والشافعي مصيبا في مسألة  
التقى غلط في مسألة المس فلا يؤدي هذا إلى بناء وجود إجماع على الباطل

قوله من بعدهم إجماع على أحد أقوال السلف ما الأول فهو بمنزلة آية من كتاب الله تعالى ثم إجماع ببعض لبعض الباقيين المتواتر إجماع من بعدهم بمنزلة المشهور من الأحكام إجماع المتأخرين على أحد أقوال سلف بمنزلة الصحيح من الأحكام واعتبر في هذا إجماع أهل الرأي الإجماع فلا يعتبر بقول لعوام والمتكلم والمحدث لا يعتبر أصول لفقه ثم بعد ذلك إجماع على نوعين مركب وغير مركب فذكر بالاجتماع عليه الأئمة على حكم الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة ومثاله إجماع على جواز انتقاص عند التقى ومن ثمرة إجماع عند بناء على التقى وأما عند بناء على المستتر فهذا النوع من الإجماع لا يقع جده بعد ظهور الفساد في المأخذين حتى لو ثبت أن التقى غير ناقض فلو حنفية لا يقول بلاقض فيه لو ثبت أن المستتر ناقض فالشافعي لا يقول بلاقض فيه لنفسه العلة التي بنى عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين يجوز أن يكون أبو حنيفة مصيبا في مسألة المس غلط في مسألة التقى والشافعي مصيبا في مسألة التقى غلط في مسألة المس فلا يؤدي هذا إلى بناء وجود إجماع على الباطل

بحث كون الإجماع على أربعة أقسام

قوله من بعدهم إجماع على أحد أقوال السلف ما الأول فهو بمنزلة آية من كتاب الله تعالى ثم إجماع ببعض لبعض الباقيين المتواتر إجماع من بعدهم بمنزلة المشهور من الأحكام إجماع المتأخرين على أحد أقوال سلف بمنزلة الصحيح من الأحكام واعتبر في هذا إجماع أهل الرأي الإجماع فلا يعتبر بقول لعوام والمتكلم والمحدث لا يعتبر أصول لفقه ثم بعد ذلك إجماع على نوعين مركب وغير مركب فذكر بالاجتماع عليه الأئمة على حكم الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة ومثاله إجماع على جواز انتقاص عند التقى ومن ثمرة إجماع عند بناء على التقى وأما عند بناء على المستتر فهذا النوع من الإجماع لا يقع جده بعد ظهور الفساد في المأخذين حتى لو ثبت أن التقى غير ناقض فلو حنفية لا يقول بلاقض فيه لو ثبت أن المستتر ناقض فالشافعي لا يقول بلاقض فيه لنفسه العلة التي بنى عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين يجوز أن يكون أبو حنيفة مصيبا في مسألة المس غلط في مسألة التقى والشافعي مصيبا في مسألة التقى غلط في مسألة المس فلا يؤدي هذا إلى بناء وجود إجماع على الباطل

قوله من بعدهم إجماع على أحد أقوال السلف ما الأول فهو بمنزلة آية من كتاب الله تعالى ثم إجماع ببعض لبعض الباقيين المتواتر إجماع من بعدهم بمنزلة المشهور من الأحكام إجماع المتأخرين على أحد أقوال سلف بمنزلة الصحيح من الأحكام واعتبر في هذا إجماع أهل الرأي الإجماع فلا يعتبر بقول لعوام والمتكلم والمحدث لا يعتبر أصول لفقه ثم بعد ذلك إجماع على نوعين مركب وغير مركب فذكر بالاجتماع عليه الأئمة على حكم الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة ومثاله إجماع على جواز انتقاص عند التقى ومن ثمرة إجماع عند بناء على التقى وأما عند بناء على المستتر فهذا النوع من الإجماع لا يقع جده بعد ظهور الفساد في المأخذين حتى لو ثبت أن التقى غير ناقض فلو حنفية لا يقول بلاقض فيه لو ثبت أن المستتر ناقض فالشافعي لا يقول بلاقض فيه لنفسه العلة التي بنى عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين يجوز أن يكون أبو حنيفة مصيبا في مسألة المس غلط في مسألة التقى والشافعي مصيبا في مسألة التقى غلط في مسألة المس فلا يؤدي هذا إلى بناء وجود إجماع على الباطل



[illegible]

الأصل الثالث

الاجماع

بجوارف باقده من الاجماع فالحاصل انه جار ترفع هذا الاجماع لظهور  
الفساد فيما بنى هو عليه وهذا اذا قضى القاضي في عاقبة ثم ظهر ترك  
الشهود او كذبهم بالرجوع بطل قضاؤه وان لم يظهر ذلك في حق  
المدعى باعتبار هذا المعنى سقطت اوافقه قلوبهم عن الاصناف  
الثمانية او نقطاع العلة وسقط عنهم ذوى القرى نقطاع علة على  
اذ غسل الثوب نجس بالخل فزالت النجاسة يحكم بطهارة المحل لنقطاع  
علتها وبهذا ثبت الفرق بين الحديث والحديث فان الخل يزيل  
النجاسة عن المحل فاما الخل لا يفيد طهارة المحل وانما يفيد  
المطهر وهو الماء فصل ثم بعد ذلك تنوع من الاجماع وهو عدم  
القائل بالفضل ذلك نوعان احدهما اذا كان منشأ الخلاف في  
الفصلين واحدا والثاني ما اذا كان المنشأ مختلفا لاول حجة والثاني  
ليس بحجة مثال الاول فيما اخرج العلماء من المسائل الفقهية اصلها  
ونظيره اذا ثبت ان النهي عن التصرفات الشرعية يرجع في حقنا يصح  
النذر بصوم يوم الفجر البيع الفاسد يفيد للمالك عدم القائل بالفضل  
ولو قلنا ان التعليق سبب عند جم الشوط قلنا تعليق الطلاق

[illegible]



[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
موسى عليه السلام في القياس  
الذي هو القياس في القياس  
والله اعلم بالصواب

الفصل الثاني في الاستسناد الى الشريعة في كل الاشياء فلا بد من  
 على كل ما في الدنيا من عقائد  
 كلابها على كل الاشياء فلا بد من  
 الثاني من الاستسناد الى الشريعة في كل الاشياء فلا بد من  
 الاول من الاستسناد الى الشريعة في كل الاشياء فلا بد من  
 على كل ما في الدنيا من عقائد  
 كلابها على كل الاشياء فلا بد من  
 الثاني من الاستسناد الى الشريعة في كل الاشياء فلا بد من  
 الاول من الاستسناد الى الشريعة في كل الاشياء فلا بد من

[illegible]

۸۴

الاجتماع

نجس لا يجوز له التوضي به بل يتيمم وعلى اعتبار ان العمل  
 بالواحي دون العمل بالنص قلنا ان الشبهة بالحمل اقوى من الشبهة  
 في الظن حتى سقط اعتبار ظن العبد في الفصل الاول مثال في ما اذا  
 وطئ جارية ابنه لا يحد وان قال علمت انها على حرام وثبتت تسليما  
 الولد منه لان شبهة الملك له تثبت بالنص مال الابن قال حلي  
 الصلوة والسلام انت مالك لا ييك فسقط اعتبار ظنه في العمل  
 والحكمة في ذلك لو طئ الابن جارية ابيه يعتبر ظنه في العمل  
 والحكمة حتى لو قال ظننت انها على حرام يجب الحد ولو قال ظننت  
 انها على حرام لا يجب الحد لان شبهة الملك في مال الاب لا تثبت له  
 بالنص فاعتبر برأيه لا تثبت نسب الولد اذ اعلاه فكذا اعتبار  
 الدليل ان عند المجتهد فان كان التعارض بين الاستين  
 يميل الى المسنة وان كان بين المستين يميل الى التاثر بالصحة  
 الله تعالى عنهم والقياس الصحيح فاذا تعارض القياسان عند المجتهد  
 يحرر فيعمل باحدهما لانه ليس من القياس دليل شرعي يصالح  
 وعلى هذا قلنا اذا كان مع المسافر اناء ان طاهر نجس لا يقي بينه

[illegible]



[illegible]



قوله ابن عبد البر في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 قوله ابن عبد البر في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 قوله ابن عبد البر في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...

الأصل الرابع ٨٥ القياس

ابن أم عبد فقال أرى لها مهر مثل نسائها لو كسرها ولا شطط  
 فصل شرط صحة القياس خمسة أحدها أن لا يكون في  
 مقابلة النص الثاني أن لا يتضمن تغيير حكم من أحكام النص الثالث  
 أن لا يكون العدي حكما لا يعقل معناه والرابع أن يقع التحليل  
 تحكم شرعي لا مألوفي والخامس أن لا يكون الفرق منصوبا  
 عليه مثال القياس في مقابلة النص فيما حكى ابن الحسين بن يونس  
 عن القهقهة في الصلوة فقال تنقضت الظهارة بها قال لسائل  
 لو قذف محصنة في الصلوة لا ينتقض به الوضوء إن قذف المحصنة  
 اعظم جناية فكيف ينتقض بالقمهقهة وهي حرمه فهذا قياس  
 مقابلة النص هو حديث الأعرابي الذي في حنيه سوء وكذا إذا قلنا  
 جازح المائة مع المحرم فيجب مع الامينات كان هذا قياسا بمقابلة النص  
 هو قوله عليه السلام لا يحل للمرأة أن تأكل من ثلثه أيام  
 ولياليها إلا ومعها ابوها أو زوجها أو ذو رحم منهن ومثال الثاني  
 وهو ما يتضمن تغيير حكم من أحكام النص يقال الميتة شرط في الوضوء  
 بالقياس على التيمم فان هذا يوجب تغييرية الوضوء من شرطه إلى التيمم

بجئت كون  
 شرط صحة القياس  
 خمسة

قوله ابن عبد البر في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 قوله ابن عبد البر في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...  
 قوله ابن عبد البر في قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل...



القياس	٥٤	الأصل الرابع
--------	----	--------------

[illegible][illegible]



[illegible]

الأصل الرابع

المقياس

لذلك الحكم في المنصوص عليه ثم انما يعرف كون المعنى علة بالكتاب  
وبالسنة وبالإجماع وبالإجتهاد وبالأستنباط فتشال العلة المعلقة  
بالكتاب كثرة الطواف فانها جعلت علة لتسقي الحرج في الاستيناد  
في قوله تعالى ليس عليكم ولا عليكم جناح بعد من طوافون عليكم  
بعضكم على بعض ثم اسقط رسول الله عليه الصلوة والسلام حرجا  
سواء المرأة بحكم هذه العلة فقال حيلة التلاوة المرأة ليست بفصة فانها  
من الطوافين عليكم والطوافات فقاتلها بنوا جميع ما يسكن في  
البيت كالفاوة والحية على المرأة بطلا الطواف عند ذلك قوله تعالى يريد  
الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر بين الشرع ان الاطوار لم يرض  
والمسا في تيسير الامر عليهم ليعلموا من تحقيق ما يتصور في انظرهم من  
الاثيان بوظيفة الوقت او تأخيرها الى ايام اخرى ما يتبادر هذا المعنى  
قال ابو حنيفة المسافر اذا نوى في ايام رمضان اجبا اخرجه عن حرج  
اخر لانه لما ثبت له الترخص بما يرجع الى مصالحه بدنه وعمله فطوافه ان  
يثبت له ذلك بما يرجع الى مصالح دينه وهو اخراج  
النفس عن عهدته الواجب اولى ومثال العلة المعلومة

[illegible]



بالسنة في قوله عليه الصلوة والسلام ليس الوضوء على من نام قائماً  
وقاعداً أو ركعاً أو ساجداً إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا  
مضطجعا استرخت مفاصله جعل استرخاء المفاصله علة فيتعذر الحكم  
بهذه العلة إلى النوم مستتبلاً ومتكثراً إلى شيء لو أزيل عنه لسقط وكذلك  
يتعدى الحكم بهذه العلة إلى الانعلاء والسكر كذلك قوله عليه السلام  
توضئي وصلي وان قطرا الدم على الحصيد قطر فإنه دم عرق انفجر  
جعل انفجار الدم علة فتعدى الحكم بهذه العلة إلى انفجار الدم  
ومثال العلة المعلومة بالاجماع فيما قلنا الصغر علة لولاية الأب في  
حق الصغير فيثبت الحكم في حق الصغير لوجوب العلة والبلوغ عن  
عقل علم أن وال ولاية الأب في حق الغلام فيتعذر الحكم إلى الجارية  
هذه العلة وانفجار الدم علة الانتقاض للطهارة في حق المستحاضة  
فيستعد الحكم إلى غير هالوجوب العلة ثم بعد ذلك نقول لقياس على نوعين  
أحدهما أن يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في أصل والثاني  
أن يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا أن الصغر علة لولاية  
الإكاح في حق الغلام فيثبت ولاية الإكاح في حق الجارية لوجود

بحث  
علة المعلومة  
بالسنة

قوله عليه السلام في قوله عليه الصلوة والسلام ليس الوضوء على من نام قائماً  
وقاعداً أو ركعاً أو ساجداً إنما الوضوء على من نام مضطجعا فإنه إذا  
مضطجعا استرخت مفاصله جعل استرخاء المفاصله علة فيتعذر الحكم  
بهذه العلة إلى النوم مستتبلاً ومتكثراً إلى شيء لو أزيل عنه لسقط وكذلك  
يتعدى الحكم بهذه العلة إلى الانعلاء والسكر كذلك قوله عليه السلام  
توضئي وصلي وان قطرا الدم على الحصيد قطر فإنه دم عرق انفجر  
جعل انفجار الدم علة فتعدى الحكم بهذه العلة إلى انفجار الدم  
ومثال العلة المعلومة بالاجماع فيما قلنا الصغر علة لولاية الأب في  
حق الصغير فيثبت الحكم في حق الصغير لوجوب العلة والبلوغ عن  
عقل علم أن وال ولاية الأب في حق الغلام فيتعذر الحكم إلى الجارية  
هذه العلة وانفجار الدم علة الانتقاض للطهارة في حق المستحاضة  
فيستعد الحكم إلى غير هالوجوب العلة ثم بعد ذلك نقول لقياس على نوعين  
أحدهما أن يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في أصل والثاني  
أن يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا أن الصغر علة لولاية  
الإكاح في حق الغلام فيثبت ولاية الإكاح في حق الجارية لوجود

والتنفس ولو  
 التفتت الاولاد على النفس  
 ليتبينوا انما يتنفس على اللسان كذا  
 في اصول الاموال ابو بكر  
 فوجب القول بولا ج الادب ابو بكر  
 يتصل مسائل المتعلقة بالتنفس  
 في الموضع من جهة من جهة  
 والتنفس في اللسان  
 على اللسان او في الفم  
 راجع في نفسه وادركه ان قيل  
 قوله لو لا ان الادب عليه اي  
 على كذا يتصل مسائل  
 المتعلقة بالتنفس في الفم  
 على اللسان او في الفم  
 على اللسان او في الفم

الأصل الرابع

[illegible][illegible]

قوله وان افترقا  
ان يقول السائل مثلاً لا يلزم في هذا النوع  
الغلام الولايه في الجائز بالشيب لان الشيب صار ياتي  
في جوابه بما لا يعبر به الصغر ثبت الاتحاد بين الغلام والفقير  
فلا يطل القياس بالافترق فانهم كذا في معدن  
الاسول ١٢ قوله كذا في معدن الاصل والفرع فلا  
الافترق في كل من الاصل كذا في معدن الاصل والفرع فلا  
قوله وان افترقا في المعدن على قولك كذا في معدن  
الافترق في كل من الاصل كذا في معدن الاصل والفرع فلا  
قوله وان افترقا في المعدن على قولك كذا في معدن  
الافترق في كل من الاصل كذا في معدن الاصل والفرع فلا

الأصل الرابع

91

القِيَّاس

الأصل مع الفرع لما اتحد في العلة وجب اتحادها في الحكم وإن  
افتراق في غير هذه العلة وحكم القياس لثاني فسادة بممانعة  
الجناس والفرق الخاص هو بيان تأثير الصغر في لاية التصرف  
في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف والنفس في القسم الثالث  
وهو قياس بعلية مستنبطة بالرأي الاجتهاد ظاهر تحقيق  
ذلك إذ وجدنا وصفاً مناسباً للحكم هو مجال بوجوب ثبوت الحكم  
وبتقاضاه بالنظر إليه وقد اقترن به الحكم في موضع الاجماع  
يضاف الحكم إليه للمناسبة لا الشهادة الشرع بكونه علة ونظيره  
إذا رأينا شخصاً أعطى فقيراً درهمها غلب على الظن أن الأعطاء للرفع  
حاجة الفقير وتحصيل مصلح الثواب إذ عرف هذا فنقول إذا رأينا  
وصفاً مناسباً للحكم وقد اقترن به الحكم في موضع الاجماع يغلب  
بإضافة الحكم إلى ذلك الوصف غلبة الظن في الشرع توجب العمل  
عندنا فإدام ما فوقها من الدليل بمنزلة المسافر إذا غلب على ظنه أن  
بقربه ماء لم يحزله التيمم وعلى هذا مسائل القوي وحكم هذا  
القياس أن يبطل بالفرق لمناسبتين عنده يوجد مناسباً سواء

بمحو العلة  
المعلومة بالرأى  
والاجتهاد

[illegible]

و بعد مناسبت سبب العلم و قد اقرن به في الكلام  
 الى ان يظهر ان كلامنا فيما ذكره من العلم منقول  
 ليس بقطعي بل نقول ان هذا الوصف منقول  
 الى من قال ان العلم منقول الى من قال ان العلم منقول  
 و بعد مناسبت سبب العلم و قد اقرن به في الكلام  
 الى ان يظهر ان كلامنا فيما ذكره من العلم منقول  
 ليس بقطعي بل نقول ان هذا الوصف منقول  
 الى من قال ان العلم منقول الى من قال ان العلم منقول



[illegible][illegible][illegible]

تحت المثلث  
يقط تحت الحدود فيكون  
غير ابداعا للمثلث لان حدودا من الجانب  
تحت حكم الفصل بالحد المذكورة فلتنا  
ولا يقط تحت حكم كسطا بالحد المذكورة  
وقد سبق تحقيقه في ذاتي حدود المثلث على  
وجه الاستقصاء والحدود في الجانب الثاني  
لان الغاية منها التماس الفصل كاقال  
ولا يقط لان الجانب الفصول كاقال  
المثلث والفرق حلا قاطعا للفصل  
لا يقط تحت المثلث كذا في باب الصوم  
الحدود كذا في باب الصوم  
جبل القامس كذا في باب الصوم  
بذلكا به وهو لا يقط تحت الفصل كذا في  
كتاب الاصول هو المثلث فلو كان كذا في  
الاسقاط لان الفرق حلا قاطعا للفصل كذا في







على فصل فائدة  
 الحكم السبب في فصل الدلول  
 الذي يابره ما في سياره فيضاد  
 السبب منه هو السبب  
 فصل الزمور هو السبب  
 فان الحكم الى العلة

القياس	٩٤	الأصل الرابع
--------	----	--------------

فلما لم يكن ركناً فلا يثبت تشليله كسبب الخف التهم فصل  
الحكم يتعلق بسببه ويثبت بعلة ويوجد عند شرطه فالسبب  
ما يكون طريقاً إلى الشيء بواسطة والطريق فانه سبب للوصول  
إلى المقصد بواسطة الشيء المحل سبب للوصول إلى الماء بلا دلاء  
فعلى هذا كل ما كان طريقاً إلى المحل بواسطة شيء سبباً له شيء  
ويسمى الواسطة علة مثاله فتم باب لا ضطيل والقفص و  
حل قيد العبد فانه سبب للتلف بواسطة لو وجد من  
الذابة والطير والعبد السبب مع العلة اذا اجتمعا يضاف الحكم  
إلى العلة دون السبب الا اذا تعذر رتب الاضافة إلى العلة فيضاف  
إلى السبب حينئذ وعلى هذا قال أصحابنا اذا رفع السكين  
إلى صبي فقتل به نفسه لا يضمن ولو سقط من يده الصبي فمجه  
ضمن ولو حمل الصبي على دابة فسيئها فمألت يئنه ويسرة  
فسقط ومات لا يضمن ولو دل انساناً على مال الغير  
فسرقه او على نفسه فقتله او على قافلة فقطع  
عليهم الطريق لا يجب الضمان على الدال وهذا

[illegible]

القياس

94

## الأصل الرابع

بجوارف المودع اذا دل السارق على الوديعة فشرها أو دل المحرم غير  
على صيد الحرم وقتله لأن وجوب ضمان على المودع باعتبار ترك  
الحفظ الواجب عليه لا بالدلالة وعلى المحرم باعتبار أن الدلالة  
مخطوء احرابه بمنزلة مئس الطيب وكبس الخيط فيضمن بارتكاب  
المخطوء لا بالدلالة الا ان الجناية انما تنقصر بحقيقة القتل فاما  
قبله فلا حكم له بجوارف ارتفاع اثر الجناية بمنزلة الاند مال في باب الحرم  
وقد يكون السبب بمعنى لعله فيضاف الحكم ليه مثاله فيما ثبت  
العله بالسبب فيكون السبب في معنى العلة لانه لما ثبت العلة  
بالسبب فيكون السبب في معنى علة العلة فيضاف الحكم اليه  
ولهذا قلنا اذا ساق دابة فأتلف شيئا ضمن السائق  
والشاهد اذا اتلف بشهادة مالا فظهم بطوا نها بالوجوع  
ضمن لان سير الدابة يضاف الى السوق وقضاء القاضي  
يضاف الى الشهادة لما انه لا يسعه ترك القضاء بعد ظهور  
الحق بشهادة العدل عنده فصار كما يجب في ذلك بمنزلة  
البهيمة بفعل السائق ثم السبب قد يقام مقام العلة





الأصل الرابع

[illegible]

باسمہ

[illegible]

[illegible]



فان كان في صلاة العصر في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان وان كان في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان

فان كان في صلاة العصر في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان وان كان في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان

فان كان في صلاة العصر في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان وان كان في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان

فان كان في صلاة العصر في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان وان كان في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان

الاصل الرابع

القياس

كنا في صلاة العصر فان آخر الوقت وقت اجزاء الشمس الوقت  
عند فاسد فتقررت الوظيفة بصفة نقصان لهذا وجب  
القول بالجواز عنده مع فساد الوقت والطريق الثاني ان  
يجعل كل جزء من اجزاء الوقت سبباً على طريق الانتقال  
فان القول به قول باطل للسببية الثابتة بالشع ولا يلزم  
على هذا تضاعف الواجب فان الجزء الثاني انما ثبت عين  
ما اثبتته الجزء الاول فكان هذا من باب تراخي لعل في كثرة  
الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصلوة شهود  
الشهر لتوجه الخطاب عند شهود الشهر اضافة الصوم اليه  
وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب الذي حقيقة او حكماً  
وباعتبار وجوب السبب جاز التجيل في باب الاداء وسبب  
وجوب الحج البيت لضافته الى البيت وعدم تكرار الوظيفة  
في العمر على هذا الوجه قبل وجود الاستطاعة ينوب ذلك  
عن حجة الاسلام لوجود السبب وبه فارق اداء الزكاة  
قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة  
الزكاة

بحث تعلق  
الاحكام الشرعية  
باسبابها

اصول الشاشي  
لمؤلفه السيد الشاشي  
محمد بكيت الدين الشاشي  
اصول الشاشي

فان كان في صلاة العصر في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان وان كان في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان

فان كان في صلاة العصر في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان وان كان في وقت الاذان فادب وجب ان يصلي في وقت الاذان

والدکورے  
بعضی کتب الحالوں  
مقتہ الاثریہ نہایت  
والفارس بائیں تمام حکم فیہ  
لاقیال الموانع تہا افسہ بائیں  
بعضی کتب و اس بائیں  
العلیہ لانا نقول ہذا داخل فی القسم  
الربیع فیما ذکرہکم ہو الظاہر لان  
لک و اہم فیہ بعد منہ وجود العلۃ  
لعدم الکمالی عدم کمالہ کما فی  
النبات ۱۲ قولہ ایزا حکم  
ای فیہ ایزا و جو حکم العلۃ و ہو  
ان وجودہ لک تہا ہذا الاثریہ  
منہا حکم الای کما فی البدن ۱۲  
قولہ علۃ لافادہ الکلم ہو الملک  
یعنی تہا لیس فیہ البیع لان البیع  
یادہ الال بالال و ہذا

القياس

[illegible]

الرَّابِعَةُ

[illegible][illegible]







الأصل الرابع

١٠٥

القياس

لأنها في غاية الكثرة لو كاد سببها وهو كون الأهل مفترض  
الطاعة بحكمه الهنا ونحن عبيده وأقسام العزيمة ما ذكرنا  
من الفرض الواجب أما الرخصة فعبارة عن اليسر والسهولة  
وفي الشرع صنف الأمر من عسري إلى يسري بواسطة عدل في المكلف  
وأناؤها مختلفة باختلاف أسبابها وهي عذرا لعبا وفي العاقبة  
تقوى إلى نوعين أحدهما رخصة الفعل مع بقاء الحرمة بمنزلة  
العفو في باب الجنابة وذلك نحو اجراء كلمة الكفر على اللسان مع طمأنينة  
القلب عند الإكراه وسبب النبي عليه السلام أتلاف مال المسلم  
وقتل النفس ظلما وحكمة أنه لو صبر حتى قتل يكون ما جرد الامتناعه  
عن الحرام تعظيما للنهي الشارع عليه السلام النوع الثاني تغيير صفة  
الفعل بأن يصير مباحا في حقه قال الله تعالى فمن اضطر في  
ذلك نحو الإكراه على كل الميتة وشرب الخمر وحكمه أنه  
لو امتنع عن تناوله حتى قتل يكون امتناعا عنه عن إباح  
وصار مقاتل نفسه فصل الاحتجاج بدلائل أنواع منها  
الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم مثالها القى

بحث  
بيان الرخصة لغة  
وشروعا

البيان لغة هو ما يبيّن الشيء من غموضه إلى بطلانه أو من كونه مجهولا إلى كونه معلوماً...  
والرخصة لغة هي ما يبيّن ما كان حراماً من غير أن يبيّن ما كان واجباً...  
والاحتجاج لغة هو ما يبيّن ما كان حراماً من غير أن يبيّن ما كان واجباً...  
والاستدلال لغة هو ما يبيّن ما كان حراماً من غير أن يبيّن ما كان واجباً...

والاحتجاج لغة هو ما يبيّن ما كان حراماً من غير أن يبيّن ما كان واجباً...  
والاستدلال لغة هو ما يبيّن ما كان حراماً من غير أن يبيّن ما كان واجباً...  
والاحتجاج لغة هو ما يبيّن ما كان حراماً من غير أن يبيّن ما كان واجباً...  
والاستدلال لغة هو ما يبيّن ما كان حراماً من غير أن يبيّن ما كان واجباً...



يدل على انقضاء  
 الملتزم و كذا في المحدثين  
 قوله باستصحاب الحال وهو  
 الحكم بثبوت امر في الحال بناء على انه  
 كان ثابتا في الزمان الاول و ذلك  
 في كل علم عرف و جوب و ثبوت و دليل  
 ثم وقع الشك في اول حال العقد  
 كسقوط الشك في زواله في حال  
 من وقع الشك في استحباب الحال بها  
 قوله  
 قوله فانه يحيل  
 فخرج للمحدثين  
 فبطلان الاستصحاب في اول حال كان  
 الوجه باستصحاب الحال اذا كان  
 عندنا استحبابا بلا دليل فاذا قلنا  
 فبطلان الاستصحاب في اول حال كان  
 فبطلان الاستصحاب في اول حال كان  
 فبطلان الاستصحاب في اول حال كان

وذلک تسک بیاوین که قال الم ۲۰  
 وقرئ بالکسوف ظاهر وکذا فی التفسیر ۱۲  
 البیضاء علی حریت واکثره یلزم من قاطبة  
 الملال ما ثبت به لا یصلح الا انما یثبت  
 لا یصلح الا بحاجب از سحاب الجوهر  
 البیضاء فانه الاوامر ما ثبت به ولا یمکن  
 انما یقام کما قبل ۱۳

[illegible][illegible]

القياس

[illegible]

بحث ان  
الاحتجاج بلا دليل  
انواع



قوله لم يحض بدم الاستحاضة فاحتمل الاثرين جميعا فلو حكمنا بنقص  
ادام بين العشرة والاشهر في الحيض والنفاس فاحتمل ان يكون  
الحيض في العشرة والاشهر في النفاس فاحتمل ان يكون  
الحيض في العشرة والاشهر في النفاس فاحتمل ان يكون

الاصل الرابع ١٠٤ القياس

بلا دم الحيض بدم الاستحاضة فاحتمل الاثرين جميعا فلو حكمنا بنقص  
العادة لزمننا العمل بلا دليل كذلك اذا ابتدأت مع البلوغ مستحاضة  
فحيضها عشرة ايام لان ما دون العشرة تحتل الحيض والاستحاضة  
فلو حكمنا بارتفاع الحيض لزمننا العمل بلا دليل بخلاف ما بعد العشرة  
لقيام الدليل على ان الحيض لم يزيد على العشرة ومن الدليل على ان دليل  
فيه الا حجة للدفع دون الالتزام مسألة المفقود فانه لا يستحق غيره  
ميواته ولو مات من اقاربه حال فقد لا يرت هو منه فاندفع  
استحقاق الغير بلا دليل لم يثبت له الاستحقاق بلا دليل فان قيل  
قد روي عن ابي حنيفة انه قال لا خمس في العنب لان الاثم يورث  
به وهو التمسك بعلم الدليل قلنا انما ذكرنا ذلك في بيان عند ربه  
في انه لو يقبل بالخمس في العنب ولهذا روي ان محمدا سأل عن الخمس  
في العنب فقال ما بال لعنب لا خمس فيه قال لانه كالتمسك  
فقال فما بال التمسك لا خمس فيه قال لانه كالماء ولا خمس فيه  
والله تعالى اعلم بالصواب

تم اصول الشاشي مع احسن الحواشي

قوله لم يحض بدم الاستحاضة فاحتمل الاثرين جميعا فلو حكمنا بنقص  
ادام بين العشرة والاشهر في الحيض والنفاس فاحتمل ان يكون  
الحيض في العشرة والاشهر في النفاس فاحتمل ان يكون  
الحيض في العشرة والاشهر في النفاس فاحتمل ان يكون

بحث ان العنب لا خمس في حنيفة

قوله لم يحض بدم الاستحاضة فاحتمل الاثرين جميعا فلو حكمنا بنقص  
ادام بين العشرة والاشهر في الحيض والنفاس فاحتمل ان يكون  
الحيض في العشرة والاشهر في النفاس فاحتمل ان يكون  
الحيض في العشرة والاشهر في النفاس فاحتمل ان يكون

قوله لم يحض بدم الاستحاضة فاحتمل الاثرين جميعا فلو حكمنا بنقص  
ادام بين العشرة والاشهر في الحيض والنفاس فاحتمل ان يكون  
الحيض في العشرة والاشهر في النفاس فاحتمل ان يكون  
الحيض في العشرة والاشهر في النفاس فاحتمل ان يكون

# مراجعة المباحث أصول الشاشي مع حاشيته احسن الحواشي

م.م	مضمون	م.م	مضمون	م.م	مضمون	م.م	مضمون
٢	في ترجمة الحاشي	٢٩	عبارة النص وأشار به	٥٦	كون ثم للتراخي	٨١	بحر ش
٥	كون أصول الفقه أربعة	٣٠	كوزن لالة النص على الحكم	٥٤	وضع بل لتدراك الغلط	٨٥	بحر ش
٦	العام والخاص	٣٢	المقتضى	٥٨	كون لكن للاستدراك	٨٤	بحر ش
٤	تقسيم العام إلى القسمين	٣٣	كون القبول كياناً باب البيع	٥٩	كون أو لا حيد المذكورين	٨٨	بحر ش
٨	عموم كلمة ما	٣٣	الأمس	٦٠	كون أو بمعنى حتى	٩٠	بحر ش
٩	العام المخصوص من البعض	٣٣	تحقيق موجب الأمس	٦١	إفادة حتى معنى للغاية	٩١	بحر ش
١٠	المنطلق إذا كان العمل به	٣٥	في أن الأمر لا يقتضي تكرار	٦٢	وضع إلى الانتهاء للغاية	٩٢	بحر ش
١١	جواز التوضي بماء الزعفران	٣٦	تكرار العبادات بتكرار أسبابها	٦٣	كون على الإلزام وفي للطرف	٩٣	بحر ش
١٢	المشترك والمؤول	٣٤	المنطلق والمقيد	٦٤	وضع الباء للإلصاق	٩٧	بحر ش
١٣	الحقيقة والمجاز	٣٩	أحد نوعي المأمورية	٦٤	بيان التفسير	٩٥	بحر ش
١٦	تقسيم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام	٤٠	كون المأمورية في حق الحسنين	٦٨	بيان التفسير	٩٦	بحر ش
١٤	كون المجاز خلقاً من الحقيقة	٤١	كون الواجب بالامر في عين	٦٩	كون الاستثناء من بيان التفسير	٩٤	بحر ش
١٨	تعريف طريق الاستعارة	٤٢	الاداء القاصر	٧١	بيان الضرورة والحال	٩٩	بحر ش
١٩	تعريف الأحكام على قسمي استعارة	٤٣	القضاء ونوعه	٧٢	بيان العطف	١٠٢	بحر ش
٢٠	الصورة والكنية	٤٤	النهى	٧٣	السنة	١٠٣	بحر ش
٢١	الظاهر النص المفسر للحكم	٤٥	النهى عن الأفعال الحسية	٧٤	إيجاب التواتر العلم القطع	١٠٧	بحر ش
٢٢	وجوب العمل بحكم الظاهر النص	٤٥	طريق معرفة المراد بالنص	٧٥	تقسيم الراوي	١٠٥	بحر ش
٢٣	توجيه المفسر على النص	٥٠	أمثلة معرفة المراد بالنص	٧٦	شرط العمل بخبر الواحد	١٠٦	بحر ش
٢٧	أنفي المشكل والمجمل	٥١	كون القبح ناقضاً للوضوء	٧٧	ترك العمل بخبر الواحد	١٠٤	بحر ش
٢٥	ما يترك به الحقيقة	٥٢	التمسكات الضعيفة	٧٨	الإجماع	١٠٤	بحر ش
٢٦	ترك الحقيقة بدلاً في آخر	٥٣	حروف المعاني	٧٩	كون الإجماع على أربعة أقسام	١٠٤	بحر ش
٢٤	ترك الحقيقة بدلاً من قبل آخر	٥٧	كون الوجود للجمع القلاء للتعقيب	٨٠	عدم القائل بالفصل	١٠٤	بحر ش
٢٨	ترك الحقيقة بدلاً محل الكلام	٥٥	استعمال القلاء لبيان العلة	٨١	بيان الواجب على المجتهد	١٠٤	بحر ش
							تتم فهرس الكتاب